

المطالبون: خطة انقاذ حكومية للاقتصاد الوطني

راي الاهالي

هل السلطة التشريعية مستقلة حقاً؟

على سطح المناقشات النيابية خلال الاسبوع الفائت، برزت قضايا رئيسية، لا تستطيع الحكومة تجاهلها في خطاب الرد الذي من المتوقع ان يقدم خلال اليومين، ولن يستطيع مجلس النواب ايضا التغاضي عن واجبه في المساءلة والمحاسبة والتشريع العادل.

عناوين رئيسية احتلت معظم المداخلات، وعلى رأسها: توجيه نقد للحكومة بسبب غياب خطط ملموسة وسقوف زمنية محددة لتنفيذ الوعود الواردة في برنامجها، هذا اضافة الى الشأن الاقتصادي والحرية العامة، والتطرق لأول مرة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وبغض النظر عن حجم الثقة التي ستحصل عليها حكومة الخصاونة، فإن المسؤولية الوطنية تقتضي ان تعمل كل من السلطتين بأقصى جهد ممكن من اجل انقاذ ما يمكن انقاذه واخراج البلاد من الازمات الحادة التي تغرق فيها بسبب فوضى السياسات الاقتصادية وتبعيتها وانتهاك الحريات العامة وادارة الظهر لمبادئ الدستور: الناظم الرئيسي للعلاقات بين الدولة والمجتمع.

السلطة التنفيذية تتحمل بالتأكيد المسؤولية الرئيسية عن نتائج السياسات العامة في البلاد، ولكن السلطة التشريعية ايضا تتحمل هي الاخرى مسؤولية رئيسية فيما هو متاح لها من صلاحيات. ولا يكفي والحالة هذه ان يدافع النواب لفظيا عن استقلالية السلطة التشريعية، ويغمزون من قناة الحكومة التي دعت الى التشاركية في اكثر من خطاب، مؤكداين ان مهمة مجلس الامة هي الرقابة والتشريع، وان دعوة الحكومة للمشاركة ما هي الا مناورة من اجل تخفيض منسوب الرقابة والمساءلة على سياساتها!!

فالاصل هو ان يمارس مجلس النواب فعلاً وقولاً الرقابة والتشريع، ويجتهدون في تعديل القوانين بما يتناسب ومبادئ العدالة والمساواة بين الناس.

الاصل في الخطاب البرلماني ليس الضجيج الذي يحدثه بين الناس بل ما ينتج عنه من التزامات ومتابعات جادة، والتقليل من الشكوى والاكتثار من العمل والاقتراب من هموم الناس وقضاياهم العامة، وابتداع اشكال من الضغط من اجل حل قضايا كبرى تشكل مصدرا دائما للامم وعذابات شعبنا:

القطاعات الانتاجية كلها مهددة: الزراعة، الصناعة، والسياحة، وليس هناك من برامج حكومية جدية لحل على المدى القريب والمتوسط.

نحن هنا لا نستعرض ما جاء في خطابات النواب ولكن لا يفوتنا الاشارة الى النزعات الانغلاقية والانعزالية التي عبر عنها عدد منهم، ربما بفعل تأثير الصدمات الكبرى التي يعاني منها العالم والاقليم. ولكن حذار: فالحل لن يكون بالانكفاء على الذات، وانما بالتوسع في فهم ومعرفة وقراءة التحولات التاريخية التي جرت وتجري في عالمنا ثم ابتداع الحلول الكفوءة والقادرة على النهوض بالبلاد من جديد.



تفاهم البطالة مؤثر على الاختلالات في النهج الاقتصادي

الكتلة تطالب بوقف العمل باوامر الدفاع

حقوق المرأة في تقرير المركز الوطني لرصد حالة حقوق الانسان في البلاد للعام 2019

تقرير مكافحة الفساد

عن الجامعات... والمخفي اعظم..!

القوى الطلابية تستنكر اعتقال الطلبة

المحتجين على تأخير المنح في العقبة

حكومة الاحتلال تواصل فرض مزيد من الوقائع

على الارض قبل رحيل إدارة دونالد ترامب

النزعات الفاشية: نتاج السياسات الرأسمالية المتوحشة

أي علاقة بين الدولة والمجتمع في تونس؟

ازمة قطاع الزراعة تتفاقم

مزارعون يعتصمون امام الزراعة احتجاجا على المماطلة في تنفيذ مطالبهم



كانت سابقا-، وفتح باب الاستقدام، والغاء كافة الرسوم والضرائب على مدخلات الانتاج الزراعي، والغاء رسوم ساحة الصادرات، والغاء بند فرق أسعار الوقود على فواتير الكهرباء الخاصة بالمزارعين وساعات الذروة. ولفت إلى أن القطاع يعيش أزمة حقيقية ويعاني من خسائر متراكمة منذ سنوات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في الفترة الحالية رغم الارتفاع الكبير في مدخلات الانتاج.

الاهالي - نفذ عشرات المزارعين اعتصاما أمام مبنى وزارة الزراعة، صباح الأحد الماضي، احتجاجا على عدم تنفيذ المطالب التي تقدموا بها سابقا.

وقال رئيس تجمع مزارعي الأردن، المهندس ابراهيم الشريف، إن الاعتصام جاء بعد مماطلة كافة الجهات الرسمية بتنفيذ الوعود التي أطلقوها للمزارعين منذ عامين. وأضاف الشريف إن أبرز مطالب القطاع الزراعي هي تخفيض رسوم تصريح العمالة الزراعية الوافدة من ٥٢٠ ديناراً إلى ١٢٠ ديناراً - كما

تقرير مكافحة الفساد عن الجامعات... والمخفي اعظم..!

النزاهة ومكافحة الفساد... والشواهد كثيرة وموجودة بالارقام...! إذ لا يوجد سلطة أعلى يرجع لها أساتذة الجامعات أو الإداريين لينقلوا مظالمهم إليها في ظل تعسف وظلم وعقلية مزرعة يمارسها البعض للأسف. من هنا أقترح وجود قسم متخصص في رئاسة الوزراء لمتابعة أعمال الجامعات، وعدم ترك الحبل على الغارب للبعض ممن اسأوا استخدام السلطة والإرادة الملكية السامية لينكلوا بطبقة هي صفوة المجتمع وعنوان تقدمه من خلال ممارسة التهديد والوعيد والمكائد والعبث بالترقيات وغيرها من الموبقات.

نعم نريد وحدة في رئاسة الوزراء يرئسها أستاذ دكتور من الثقات ولديها كادر مناسب لتتابع أعمال الجامعات وإداراتها وتحاسبها... مجالس الأمناء تجربة خائبة ولا نرى لها أثر... مجالس العمداء العوبة بيد بعض الرؤساء...! رئيس الوزراء شخصيا ليس لديه الإمكانية ولا الوقت ليتابع رؤساء الجامعات المرتبطين به بحكم القانون، وأعرف أن بعض رؤساء الجامعات قد لا يجلس مع رئيس الوزراء طوال فترة رئاسته، وإن حصل فلدقائق معدودات لا تقدم ولا تؤخر ولا تصنع متابعة حقيقية، نرجو أن يأخذ هذا الاقتراح طريقه لمكتب دولة رئيس الوزراء، بعض الجامعات أصبحت تغلي من الداخل، لا يوجد رضا عن الإدارات والكل يدفن رأسه في التراب...حمى الله الأردن.

المشاكل ومعاناة الناس ذات المعاناة والتعليم العالي يتراجع وهم يتفرجون...!

كتبنا كثيرا وكتب غيرنا عن بعض جامعاتنا وعن تراجع التعليم فيها وعن تنمر وتغول بعض الإدارات وفسادها، ليس جلدا للذات وليس تصفية لحسابات، ولكن لان الجامعات مستقلة وتتبع رئاسة الوزراء، ولا يوجد بحد علمي قسم او دائرة في رئاسة الوزراء تساعد رئيس الوزراء في المراقبة والمتابعة للجامعات وإداراتها، ووزير التعليم العالي يناهى بنفسه عن الجامعات ومشاكلها من باب الإستقلالية المريضة، ويقتصر دوره على إرسال ما يصله إلى الرؤساء، يعني (الخصم والحكم واحد) وينتظر رد الجامعات والذي يكون بالعادة غير صحيح...! وحتى لو كان هنالك أخطاء فبحكم القانون ليس للوزير سلطة مباشرة على الجامعات، ومجلس التعليم العالي يبقى دوره محدودا رسما للسياسات وليس تنفيذيا، يعين الرؤساء الجيدين والسيئيين ثم يذهب لشأنه...!

من هنا نرى أن تنمر بعض رؤساء الجامعات او الإدارات الجامعية وتراجع جامعاتهم دون أن يرف لهم جفن، لا بل يقوم البعض بشراء النجاحات بالوهم والكذب... ومرد ذلك السلطة المطلقة وعدم المحاسبة وكما نعرف السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، ولهذا نرى أساتذة الجامعات قد تركوا أعمالهم الأكاديمية لينقلوا بين المحاكم والمحامين لمقاضاة إداراتهم وتعسفها ومكائدها أو دوائر هيئة

لوحظ في التقارير العالمية الأخيرة تراجع مستوى الأردن التعليمي.

وأشار التقرير إلى وجود ضعف واضح في مأسسة نظام الإفصاح والشفافية لدى الجامعات، دون وجود خطة أو رؤية لسياسات الإفصاح مكتوبة ومعمول بها، وتابع التقرير قائلاً ان الجامعات كلها غير ملتزمة بقانون حق الحصول على المعلومات من حيث تصنيف الوثائق وإيجاد نماذج سواء ورقية أو إلكترونية للحصول على المعلومات، كما أن هناك نقصاً في المعلومات المدرجة على مواقعها الإلكترونية، كالموازنة، وقرارات الإحالة، وأدلة الخدمات- بحسب التقرير، ونوه أن بعض الجامعات ما زالت تعمل وفق الأنظمة التقليدية التي تترك الضبابية وعدم الوضوح تخيم على إجراءاتها بالرغم من تبني جزء كبير منها للأنظمة المحوسبة والأتمتة في تعاملاتها، سواء مع الطلبة أو موظفيها استجابة لسعي الحكومة جاهدة في ظل الثورة التكنولوجية إلى أتمتة كافة الخدمات؛ لما لها من إيجابيات عديدة منها توفير الوقت والجهد ومواكبة المستجدات وبحسب التقرير فأن تقليل التواصل البشري مع الطلبة يعزز أحيانا مفهوم النزاهة والشفافية لدى الجامعات ويحد من انتشار الوساطة والمحسوبية (منقول من تقرير على جفرا نيوز).

وهنا أقول تحية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد التي وضعت إصبعها على الجرح النازف، والذي لم تستطع وزارة التعليم العالي بكوادرها ولا مجلسه الإقتراب منه منذ سنوات، وزير رايح ووزير جاي ومشاكلنا ذات



د. مفضي المومني

طالعنا اليوم تقرير هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والذي كشف عن وجود تراجع لمستوى التعليم الجامعي في الأردن، ومما جاء في التقرير: "فإن جهات دولية أكدت على وجود تراجع واضح في التعليم الجامعي في الأردن خصوصاً في سبع جامعات حكومية، وتم رفع توصيات عديدة بعد الكشف الميداني عليها، وهو دليل واضح على وجود خروقات عديدة في معايير العمل لديها"

واكدت هيئة مكافحة الفساد أن فريق الامتثال التابع لها قام بزيارة سبع جامعات حكومية مذكورة في التقرير، وبعد عملية الفحص الميداني التي تمت من خلال هيئة النزاهة ومكافحة الفساد فقد أصدرت ما مجموعه (١١٥) توصية إلى هذه الجامعات، وفي تقريرها لوحظ وجود هدر غير مبرر للمال العام وتراجع الأداء وسوء الخدمة المقدمة سيما وأنه



حقوق المرأة في تقرير المركز الوطني

لرصد حالة حقوق الانسان في البلاد للعام ٢٠١٩

على ملاحظاته الواردة في تقاريره السابقة . وبرز التعديلات التي وقعت على هذا القانون تعريف العمل المرين في المادة ٢ من القانون وتعريف التمييز في الاجور والنص على المساواة وعدم التمييز في الاجر للعمل ذي القيمة المتساوية .

- وفرض عقوبة على صاحب العمل بغرامة لا تقل عن خمسمئة دينار ولا تزيد عن الف دينار عن اي تمييز بالاجر بين الجنسين للعمل ذي القيمة المتساوية وتضاعف العقوبة في حال التكرار وفق نص المادة ٥٣ من القانون .

- كما تم اعفاء ابناء الاردنيات المتزوجات من غير الاردنيين من رسوم المقيمين في المملكة من رسوم تصاريح العمل ..

- كما الزم القانون وفق احكام المادة ٧٢ المتعلقة بتوفير الحضانات صاحب العمل الذي يستخدم عددا من العمال سواء ذكورا او اناثا ولديهم ما لا يقل عن خمسة عشر طفلا لا تزيد اعمارهم عن خمس سنوات بتهيئة مكان ويكون في عهدة مربية مؤهلة او اكثر ويجوز لاصحاب العمل الاشتراك في تهيئة هذا المكان في منطقة جغرافية واحدة . وهي تعديلات ايجابية جاءت نتيجة نضالات لمنظمات نسائية وعمالية وحقوقية .

- كما اكد التقرير على ضرورة تعديل المادة (٧٠) والمطالبة برفع اجازة الامومة الى ثلاثة اشهر اسوة بالعاملات في دوائر الخدمة المدنية .

والجدير بالذكر اضافة الى ما اورده المركز في تقريره هناك العديد من المواد في قانون العمل بحاجة الى تعديلات لتتواءم مع معايير العمل الدولية ومنها "المادة رقم (٢) تحديدا تعريف النزاع العمالي الجماعي، والتي حُذفت منها عبارة كل مجموعة من العمال والتي اثار جدلا واسعا في صفوف الحركة العمالية والنقابية لحرمانها العمال والعاملات من حقهم ان يكونوا طرفا في فض النزاعات الجماعية. بالاضافة الى المادة (٤٤) التي حرمت العمال الذين ليس لهم نقابة من حق المفاوضات الجماعية وحصرت المفاوضات الجماعية بين اصحاب العمل والنقابات فقط بالاضافة الى العديد من المواد المتعلقة بحرية التنظيم النقابي .

قانون الضمان الاجتماعي

اوضح التقرير ابرز التعديلات التي جاءت في القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩ بخصوص المرأة وهي : التوسع في الخدمات المشمولة بتأمين الامومة بهدف تحقيق الحماية للمرأة العاملة فالمادة ٤٢ من القانون كما جاء فيها " لمؤسسة الضمان الاجتماعي صلاحية تخصيص ٢٥ ٪ من الاشتراكات الشهرية المترتبة على تأمين الامومة لغايات استحداث برامج حماية اجتماعية مرتبطة بهذا التأمين وفق نظام يصدر لهذه الغاية . وكذلك وفق المادة ٤٥/ب من القانون المعدل الغي الزام المنشأة بدفع الاشتراكات المترتبة عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وتأمين التعطل عن العمل عن المؤمن عليها اثناء فترة استحقاقها لبدل اجازة الامومة . ووفقا لاحكام المادة ٦٤ من قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته رفع سن التقاعد المبكر للمرأة الى ٥٢ سنة للملتحقات بالضمان بعد ٢٠١٩/١٠/١ .

ونحن اذ نؤكد على اهمية هذا التقرير ونؤيد التوصيات التي انتهى اليها من اجل التقدم الى الامام في قضايا المرأة وحقوق الانسان وبما يؤكد على المساواة في الحقوق والواجبات بين الجنسين والارتقاء بوضع المرأة الاردنية في جميع مناحي الحياة . فالعبرة بالتنفيذ من الجهات الحكومية والجهات المعنية بانفاذ القانون وتطوير التشريعات والاخذ بالتوصيات الواردة في التقرير والملاحظات والاقتراحات المقدمة من كافة مؤسسات المجتمع المدني .

وفي الختام : على طاولة المركز الوطني لحقوق الانسان دعوة للتواصل مع اطراف الحركة النسائية للاقترب من المطالب المحددة ومعرفة افضل لواقع المرأة الاردنية من اجل تضمين مزيد من الاقتراحات في التقارير السنوية القادمة .

قانون الاحوال الشخصية

يحتل قانون الاحوال الشخصية اهمية خاصة في المجتمع لمساهة بحياة المرأة والاسرة ويعد هذا القانون من اكثر القوانين التي تحتوي موادها نصوصا تمييزية بحق المرأة وبحاجة الى مراجعة جادة وشاملة للقانون بما يحقق للمرأة الاردنية المساواة وازالة التمييز ضدها ورفع الظلم الواقع عليها .

- لقد اشار التقرير الى صدور قانون الاحوال الشخصية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ ليحل محل قانون الاحوال الشخصية المؤقت لسنة ٢٠١٠ وقد اورد التقرير ابرز التعديلات التي طرأت على القانون: المادة ١٥٧ حيث توسع القانون في اثبات نسب المولود من خلال الوسائل العلمية القطعية مع مراعاة اثبات النسب بالفراش كذلك توسع القانون في المادة ٨٦/ب بالحالات التي لا يؤخذ بوقوع الطلاق فيها وهي حالات يكون فيه الزوج تحت تأثير المخدرات او المهدئات وما شابه وذلك للحفاظ على الاسرة والحد من حالات الطلاق كما تم الغاء المادة ١٧٢ المتعلقة بحضانة الام غير المسلمة حيث ترك الامر لتقدير المحكمة والقاضي الشرعي بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل كما تم رفع سن الحضانة للمحضون ١٥ عاما للطفل بدل ١٢ عاما وتعديل المادة ١٨١ المتعلقة بالرؤية والاستزارة لتعطي الحق لغير الحاضن بمبيت الاطفال بعمر ٧ سنوات مدة خمسة ايام متتالية او متفرقة خلال الشهر وتعديل حكم المادة ٦٣ المتعلقة بنفقة المرأة المسجونة بوضع شروط اضافية لسقوط النفقة بان يكون الحكم جزائيا قطعيا وعلى ان لا يكون الزوج طرفا فيه بالاضافة الى تعديلات في قضايا

رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات -

رند -

اصدر المركز الوطني لحقوق الانسان التقرير السادس عشر لرصد حالة حقوق الانسان في البلاد للعام ٢٠١٩ وتضمن التقرير فصلا خاصا حول حقوق المرأة ص ٢٢١ - الى ٢٢٤ رصد فيه اوضاع وواقع المرأة الاردنية في العديد من المجالات التشريعية ومشاركة المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية . وقد جاء هذا التقرير والتوصيات الهامة التي صدرت عنه من اجل النهوض باوضاع المرأة وتعزيز حقوقها استجابة لمطالب الحركة النسائية الاردنية والمنظمات الحقوقية ونضالاتها عبر عقود طويلة من اجل حق المرأة في المساواة الكاملة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ورفع الظلم والاضطهاد والتمييز ضدها .

تضمن التقرير في الفصل الخاص بحقوق المرأة العديد من القضايا المتعلقة بالمرأة في مجالات عديدة منها المشاركة المدنية والسياسية للمرأة في الانتخابات التي وقعت في عام ٢٠١٩ في عدد من القطاعات المهنية كالمعلمين والاطباء وغرف التجارة وتدني نسبة تمثيل المرأة في عضوية مجالسها كما تطرق التقرير الى المشاركة الاقتصادية للمرأة وافرد حيزا خاصا للعاملات الزراعيات والنساء المعيلات لاسرهن ومعانتهن وحقوق المرأة الصحية والعنف ضد المرأة . كما تطرق الى القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الامن والمتعلق بالمرأة والامن والسلام .

كما اشار التقرير الى اجراء العديد من التعديلات على التشريعات الوطنية ذات العلاقة بحقوق المرأة لعل ابرزها التعديلات التي وقعت على عدد من القوانين خلال عام ٢٠١٩ وسنقتصر في هذه القراءة على تناول قوانين الاحوال الشخصية والعمل والضمان الاجتماعي للحاجة الاجتماعية الملحة خلال هذه المرحلة الحرجة التي تعيشها البلاد .

- تضمنت مقدمة هذا الفصل نص المادة ٦ من الدستور الاردني التي تنص على المساواة " الاردنيون امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين " . وبيان الاسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانهما الشرعي ويقوي اوامرهما وقيمه كما يحمي القانون الامومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الاعاقات ويحميهم من الاساءة والاستغلال

- كما تمت الاشارة الى المادة ٢٣ من الدستور المتضمنة ضرورة تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والاحداث .

وكنا نأمل ان يتضمن التقرير توصية مقدمة الى الحكومة من اجل اجراء تعديل المادة السادسة من الدستور لتنص صراحة على المساواة باضافة كلمة الاردنيون رجالا ونساء اسوة بالذات العربية وهذا مطلب للعديد من القوى النسائية والمنظمات الحقوقية لضمان حق المرأة الاردنية بالمساواة الكاملة مع الرجل وازالة وتنقية كافة القوانين من النصوص التمييزية ضد المرأة .

- كما اشار التقرير الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لحقوق المرأة على المستوى العالمي والتي اصبحت جزءا من منظومة التشريعات الوطنية بعد نشرها في الجريدة الرسمية عام ٢٠٠٧ والتحفظات الواردة على المواد (٢/٩ ، ١٦/ج دز) من الاتفاقية والتي لا زال الاردن متحفظا عليها حتى اعداد هذا التقرير بالرغم من توصية لجنة اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة للحكومة بسحب التحفظات عند مناقشة تقريرها الدوري السادس حول تنفيذ احكام الاتفاقية عام ٢٠١٧ .

وقد تضمن التقرير توصية بهذا الخصوص برفع التحفظ عن المادة ٢/٩ من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتي تتعلق بمنح المرأة جنسيتها لابنائها وهي توصية هامة من اجل ضمان حق المرأة بالمساواة الكاملة مع الرجل وكذلك التوصية بالمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو والخاص بالشكاوى الفردية .



ارثية. وعلى الرغم من ترحيب المركز الوطني بالتعديلات التي وقعت على القانون الا انه انتقد عدم اجراء تعديلات يراها المركز ضرورية ولم يتم تعديلها وهي على النحو الآتي :

- عدم الغاء المادة ١٠/ب المتعلقة بسن الزواج المبكر ويرى المركز ان التعديل الذي جرى على القانون والمتعلق بسن الزواج المبكر ورفع له لمن بلغ السادسة عشر هو تعديل شكلي ويرى ان زواج القاصر لكلا الجنسين له اثاره السيئة على صحة ونفسية الطفل اضافة الى انتهاكه لحقوق الطفل الواردة في اتفاقية حقوق الطفل الذي صادق عليها الاردن وتم نشرها في الجريدة الرسمية

- تعديل المادة ٢٧٩ والمتعلقة بالوصية الواجبة وضرورة المساواة بين اولاد الابن واولاد البنت في حقهم من الميراث .

- الغاء الفقرة ب من المادة ١٧١ والمتضمنة شرطا في مستحق الحضانة اذا كان من النساء وهو ان لا تكون متزوجة بغير محرم من الصغير .

- تضمين القانون نصا يجيز للزوجة المطالبة بالمسكن الشرعي اثناء الحياة الزوجية

- اضافة نص يلزم الزوج في حال الطلاق وانتهاء العدة الشرعية بترك المنزل للحاضنة .

قانون العمل

- ثمن المركز الوطني الجهود المبذولة لصعود القانون المعدل لقانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩ مؤكدا



التقرير العربي للتنمية: الدول العربية بحاجة الى 153 عاماً لردم الفجوة الاقتصادية بين الجنسين

٤١٪ منه حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، وهو من الأهداف الأقل تحقيقاً من بين ١٧ هدفاً. ووفق المؤشر فإن ٥٨٪ من النساء في الأردن ضمن الفئة العمرية ١٥-٤٩ عاماً تم تلبية احتياجاتهن من وسائل تنظيم الحمل الحديثة، وارتفعت نسبة الإناث الى الذكور حسب سنوات الالتحاق بالمدرسة الى ٩٥,٣٪ (السكان الذين أعمارهم ٢٥ عاماً فأكثر)، فيما إنخفضت قوة عمل الإناث مقارنة مع الذكور لتصل الى ٢٢,١٪، ونسبة النساء في مجلس النواب بقيت كما هي ١٥,٤٪.

هذا وقد احتل الأردن مركزاً متوسطاً على مستوى العالم على مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، وهو المؤشر الذي يضم ١٦٢ دولة من بينها ١٩ دولة عربية، وتقدم الأردن ١٠ مراكز عالمياً ومركزاً واحداً على المستوى العربي (كان في المركز ٩١ عالمياً و ٧ عربياً عام ٢٠١٨) حيث احتل الأردن المركز السادس عربياً والمركز ٨١ عالمياً وبدرجة ٦٨,١ من ١٠٠.

في الأردن... امرأة من بين كل ٤ نساء متزوجات تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي (٢٤,١٪ منهن) نتائج مسح السكان والصحة الأسرية ٢٠١٧-٢٠١٨ والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، قد اظهر بأن النساء الأرامل والمطلقات والمنفصلات واللاتي أعمارهن (١٥-٤٩ عاماً) قد عانين من عنف أزواجهن في السابق بأشكاله المختلفة بشكل كبير مقارنة مع النساء المتزوجات واللاتي يعشن مع أزواجهن حالياً، حيث أن امرأة واحدة من بين كل ٤ نساء متزوجات تعرضت للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي (٢٤,١٪ منهن).



الإيجابية، وتعزيز القدرات المؤسسية. هدف المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات الأقل تحقيقاً في الأردن من بين أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧

ومن جهة أخرى ذات علاقة، فقد أكد تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ والصادر عن الأمم المتحدة، على أن العالم اليوم يعد مكاناً أفضل للنساء عما كان عليه في الماضي، حيث إنخفض عدد الفتيات اللاتي يجبرن على الزواج قبل بلوغهن ١٨ عاماً، وازداد عدد النساء اللاتي يشغلن مواقع صنع القرار واللاتي يعملن في الهيئات التشريعية، والعمل مستمر لمزيد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ويعاني الأردن من تحديات كبرى في مجال تحقيق الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، فقد حقق الأردن حوالي

الأخرى. وترتفع نسبة النساء القاضيات في بعض الدول العربية كلبان (٤٩,٣٪) فيما تنخفض في دول أخرى كالعراق (٧٪)، ولا يزال تولى النساء للمناصب القضائية العليا ضعيفاً جداً، ولا يوجد قاضيات شرعيات سوى في فلسطين.

وخلص التقرير الى ضرورة اتخاذ خطوات عملية لتسريع التقدم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ومنها، تعزيز الالتزام السياسي للمساواة بين الجنسين وسن وتفعيل التشريعات لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال التمييز الاقتصادي وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للنساء وحصولهن على الموارد، والسعي لإحداث تغيير اجتماعي وسلوكي، وتحسين البيانات والإحصاءات لتعكس الواقع الحياتي للنساء والفتيات، وتفعيل الالتزامات المتعلقة بالصحة الجنسية والانجابية والحقوق

الاهالي - أكد التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠ والصادر عن الإسكوا، على أن الدول العربية قد أحرزت تقدماً ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، إلا أن التشريعات والممارسات القانونية والأعراف الاجتماعية والثقافية وما تتضمنه من تمييز بين الجنسين الى جانب الحواجز الهيكلية لا زالت تحول دون تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. أن جميع الدول العربية باستثناء السودان والصومال انضمت الى إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن الدول العربية تحتاج الى ١٥٣ عاماً لردم الفجوة الاقتصادية بين الجنسين حيث تسجل المنطقة العربية ادنى مشاركة اقتصادية للنساء (٢٥٪) فيما يبلغ المتوسط العالمي ٥٠٪، كما أن ٣٨٪ من النساء العاملات يعملن في القطاعات غير المنظمة، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب العربيات ٣٩,٣٪، ولا تتجاوز نسبة النساء اللاتي لديهن حيازات زراعية ٧٪.

وتمنح قوانين بعض الدول العربية كالأردن وتونس ولبان ومصر والمغرب استثناءات تسمح بزواج الأطفال رغم الحماية القانونية من هكذا زواج، فيما يسمح في ١٠ دول أخرى بزواج القاصرات قانوناً شرط موافقة الأهل. كما أن قوانين بعض الدول العربية تحد من إمكانية تنقل النساء واستقلالهن حيث يشترط الحصول على إذن الرجل للتقدم بطلب الحصول على جواز السفر أو السفر خارج البلاد أو العمل خارج المنزل أو الزواج.

يشير التقرير الى نسبة النساء البرلمانيات في المنطقة العربية لا يزال منخفضاً (١٩,٤٪) مقارنة مع المناطق

مرضى السرطان في اربد لا بواكي لهم

المزومين خلال حفل اقيم كالعادة بحجة دعمهم ظاهرياً بالتبرع بقطعة ارض في منطقة النعيمة شمال اربد لاقامة هذا المركز عليها لكن فيما بعد تهرب من ذلك وتنصل من وعوده، وكم من النشاطات والحفلات التي تقام على اكتاف هؤلاء المرضى في ظاهرها دعمهم والاهتمام بهم وفي باطنها اغراض دعائية خبيثة منها انتخابية ووجاهية.

وعليه تتجدد المطالب لدى مرضى السرطان وذويهم بضرورة انصافهم ورفع المعاناة عنهم و اقامة مركز طبي مجاني لعلاجهم ولسان حالهم جميعاً يقول هل سبقئ هذا المطالب المشروع لهم حلماً يراودهم فقط...

وخاصة مرضى السرطان من الأطفال وكبار السن.. والفقراء

ومنذ عشرات السنين وهؤلاء المرضى واهاليهم يطالبون باقامة مركز طبي مجاني في الشمال لكن مطالبهم تذهب إدراج الرياح.. علماً بان هناك مرضى يذهبون الى عمان للعلاج من مختلف محافظات الشمال وهي عجلون وجرش والمفرق والوية الرمثا وبنى كنانة والطيبة والكورة وبنى عبيد وهم بأمرس الحاجة لإقامة هذا المركز الطبي علماً بان هنالك فقط جمعية تطوعية في محافظة اربد تعنى بشؤونهم لكن امكانياتها المادية متواضعة ولا تستطيع استيعاب كافة المرضى . وللأسف سابقاً عرض احد رجال الاعمال

مرضى السرطان... وتقول الأرملة ام محمد الصوالحة..انها تاتي من منطقة حوفا الوسطية في غرب اربد وتقطع المسافات وهذا يكلفها عناء نفسياً وجسدياً عدا عن التكلفة المادية التي تلحق بها وهي لا تستطيع تحملها دائماً وهي تتقاضى راتباً بسيطاً من صندوق المعونة الوطنية... وحال الأرملة ام امحمد هو ذاته حال معظم مرضى السرطان الذين حالتهم يرثي لهم. ورغم ان هنالك وحدة لمعالجة مرضى السرطان في مستشفى الملك عبدالله المؤسس لكن هذه تعالج بشكل رمزي ويضطر المريض الى دفع جزء من العلاج ومعظمهم لا يملك ذلك ويضطرون الى الذهاب الى عمان ويتكبدون معاناة ذلك

الاهالي - اربد - يوماً تزداد معاناتهم الصحية والتنفسية ومع ذلك يواجهون الموت بتحدي ورضا بقدرهم لكن ما يؤرقهم ويزيد معاناتهم هو تجاهل الجهات الرسمية لوضعهم الحرج رغم الاستغاثات المتكررة التي يطلعونها ولكن لاتجد اذناً صاغية . أنهم مرضى السرطان في الشمال الذين لا بواكي لهم..

فهؤلاء المرضى خاصة الذين وصلوا الى حالة متأخرة من المرض يعانون من عدم توفر العلاج والدواء اللازم لهم في المستشفيات الحكومية في محافظات الشمال باكملها ومع ذلك يضطرون الى قطع المسافات الكبيرة للذهاب الى عمان للعلاج في مركز الحسين الطبي لعلاج



كُلاب وجامعات

المكتب الطلابي - لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني «رشاد»

ازمة المنح تتفاقم والطلبة محرومون

من التسجيل

اثر حرمان اكثر من عشرين الف طالب وطالبة من المنح الدراسية، شهدت المستشفيات والمستشفيات شهد تكديس أعداد كبيرة من المواطنين الذين حاولوا بشتى السبل الحصول على تقارير طبية تفيد بعجزهم أو وجود أمراض مزمنة لدى أبنائهم من أجل الحصول على منحة أو قرض جامعي.

اولياء امور يعانون من الظروف المادية الصعبة اكدوا ان اشتراطات التعليم العالي دفعت الكثيرين للتوجه للمستشفيات العامة في مختلف محافظات المملكة والتوسط للحصول على تقارير طبية لتمكينهم من تعديل طلب الحصول على المنح والقروض ، علما بان الاعتراض غير ممكن الا اذا تم الحصول على تقرير طبي.

وفي رد الوزارة اكد الناطق الرسمي ان اي طالب لم يستطع الحصول على تقرير طبي من قبل اللجان الطبية عليه تقديم تقرير اولي وستعلن الوزارة عن بريد الكتروني لتقديم التقارير الطبية من خلاله. ولفت الى ان الوزارة لم تقم حتى اللحظة بعمل احصائية لعدد الطلبة المتقدمين نظرا لعدم انتهاء فترة الاعتراض بشكل نهائي وأضافت الوزارة بأن عدد الطلبة الذين تقدموا باعتراضات بلغ (١٦٦١٥) طالبا وطالبة في حين بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا باعتراضات في العام الماضي (٢٤٤٩١) طالبا وطالبة.

وقالت الوزارة انها ستبدأ بتدقيق هذه الاعتراضات والتأكد من الوثائق المعززة التي قام الطلبة بتحميلها مع الاعتراضات وفي حال ثبت للوزارة أن الاعتراض صحيح ومعزز بوثيقة رسمية فسوف يتم إعادة احتساب نقاط الطالب وتعديل حالة ترشيحه في حال أصبح مجموع نقاطه يؤهله للترشح للحصول على قرض أو منحة في اللواء الذي ينافس فيه الطالب. وختمت الوزارة بيانها الصحفي بالتأكيد على أن عملية تدقيق هذه الاعتراضات يحتاج من ثلاثة إلى أربعة أسابيع حيث يتوقع إعلان النتائج النهائية مطلع الشهر القادم

حل جزئي في جامعة اليرموك وعلى

الجامعات الاخرى مراعاة ظروف الطلبة

وافقت جامعة اليرموك على منح الطلبة المتقدمين بطلب قرض من صندوق الطلبة ممن انطبقت عليهم الشروط، قروضا لتغطية ٩ ساعات دراسية معتمدة يسجلها الطالب للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بقيمة إجمالية بلغت ١٢٢,٤٨٤ دينار.

وقال رئيس الجامعة الدكتور نبيل الهيلات، في بيان صحافي اليوم السبت، إن الجامعة منحت قروضا ومساعدات

الالكتروني في بداية كل ورقة اجابة اضافة للاسم والرقم الجامعي بخط اليد قبل البدء بالامتحان وعدا ذلك سوف لن يتم اعتماد الاجابة الموجودة على الورقة

وينص هذا التعهد على الالتزام بعدم الغش او الاستعانة باحد ولا باي وسيلة للغش في حل الامتحان النهائي وفي حال تم ضبط الطالب متلبسا بالغش يتحمل كامل المسؤولية بما يترتب عليها في قانون الجامعة.

الطلبة اقترحوا ان يتم عقد الامتحان في قاعات الجامعة افضل واضمن لانه لا توجد طريقة تحفظ حقوق الطلبة من الاتهام بالغش وهو قد يفتح مجالا للتدخل وحرمان الطالب

من وقت اجابة وظرف هادئ وطبيعي لتقديم الامتحان بدون تشويش

القوى الطلابية تستنكر اعتقال الطلبة

المحتجين على تأخير المنح في العقبة

إثر انتهاء الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها القوى الطلابية احتجاجاً على رفض مفوضية سلطة العقبة صرف رديات المنح الدراسية لمدة ثلاثة فصول دراسية، تم اعتقال احد الطلبة المشاركين في الوقفة الاحتجاجية .

إن انتهاك حقوق الطلبة في أي ساحة من الساحات يستدعي بالضرورة ردة فعل طلابية تنتزع حقوقها المسلوبة من المعتدين عليها، بكافة الطرق القانونية والمشروعة؛ وعليه فإن تنظيم وقفة احتجاجية مع الالتزام بكافة قواعد السلامة العامة للمطالبة بحقوق بديهية أساسية يكفلها الدستور وتحميها مؤسسات الدولة، أمر يستدعي الاستجابة لهذه المطالبات لا اعتقال القائمين عليها. إن حقوق أساسية كفلها الدستور الأردني كالتعليم والتعبير عن الرأي، والتي تم التعدي عليها في حالة فردية في جامعة العقبة الأردنية عن طريق رفض صرف رديات المنح الدراسية للطلبة منذ ثلاثة فصول دراسية، ومن ثم اعتقال احد الطلبة المشاركين بما يشكل تهديدا صريحا على حق الطلبة في التعبير، و عقبة حقيقية في طريق اكتسابه لحقوقه و المطالبة فيها، حالة رغم فرديتها إلا أنها تستدعي رداً جماعياً مشتركاً، نقف فيه معاً في وجه كل من يحاول تقويض حقوق الطلبة بما يتناسب مع معايير و ظروف مؤسسته.

ومن هنا نقف مع زملائنا في فرع العقبة، ونستنكر كل الأفعال المُحبطة التي تعرض لها الطلاب من تعدي على حق التعليم والاعتقال، ونؤكد وقوفنا مع الطلبة في قضيتهم العادلة المتمثلة في السعي لانتزاع حقوقهم المشروعة قانونياً.



مادية لـ ٣٠٩ من الطلبة الذين انطبقت عليهم الشروط بقيمة ٨٨,٦٨٨ دينار.

وأضاف أن الجامعة ترفض أن يحول العامل المادي دون مواصلة الطلبة لتعليمهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يمرون بها.

ويشار أن ١٠٠ طالب حصلوا على مساعدة مالية ممن انطبقت عليهم الشروط تعادل رسوم ١٢ ساعة دراسية معتمدة سجلها الطالب للفصل الدراسي الثاني بقيمة ٣٣,٨١٦ دينار ان رابطة الشباب الديمقراطي الأردني «رشاد» تطالب جميع الجامعات بالسماح للطلبة بالتسجيل دون أي اشتراطات والانصات لمعاناة الالاف الذين حرروا حتى اللحظة من التسجيل للفصل الثاني .

لاجديد حول دوام الجامعات

والطلبة قلقون

اكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد ابو قديس ان الوزارة ستقوم بالاعلان عن طبيعة دوام الجامعات للفصل الثاني خلال اسبوعين. واضاف ابو قديس ان الوزارة وضعت عدة سيناريوهات لعودة الطلبة للدوام بالجامعات ويتم مناقشتها حاليا مع كافة الجهات ذات العلاقة مشيرا الى ان الوزارة تتطلع الى ذلك ايضا

وقال ان العودة للدوام بالحرم الجامعي قد تكون مختلفة عما هو معتاد خلال السنوات السابقة وسنعلن عن كافة التفاصيل خلال الاسبوعين القادمين ويشار ان حالة القلق حول شكل الدوام حالت دون اختيار المواد الملائمة لشكل الدوام بما يتناسب مع ظروف الطلبة من حيث تسجيل المواد العملية والسكن وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية والذي سيرتب التزامات مادية على الطلبة

تعهدات الكترونية ولا معايير

عادله في المتابعة

تفاجئا طلبة احدى الجامعات باشتراط كتابة تعهد



اهد النمر

موازنة مأزومة في مجملها ١ / ٤



مطروحا منه ما سيتم اطفأؤه (تسديده) بقيمة (٢٩٨٨) مليون دينار.

التقاعد والتعويضات

تواصل الاتجاه المتصاعد بحجم نفقة "التقاعد والتعويضات" سنة بعد اخرى، وكان آخر تصاعد لذلك مع ارتفاع قيمة هذه النفقة من (١٥٥٤) مليون دينار معاد تقديرها في سنة ٢٠٢٠ الى (١٦١٢) مليون دينار مقدره في موازنة سنة ٢٠٢٠، وبارتفاع "٥٨" مليون دينار وبنسبة ارتفاع (٣,٧٪).

من جهة اخرى تصل نسبة قيمة التقاعد والتعويضات المقدره في سنة ٢٠٢٠ الى (١٨,٤٪) من اجمالي قيمة النفقات الجارية الكلية وهي نسبة عالية وخطره في ضوء توقع تواصل ارتفاعها.

مالية الحكومة تتحمل ايضا عبء تقاعد تكميلي يتم ادراجه تحت عنوان مساهمات الضمان الاجتماعي "لمن انتقل من نطاق التقاعد العام الى التقاعد من خلال الضمان الاجتماعي وقد ارتفعت القيمة هنا من "٣١٢" مليون دينار معاد تقديره في سنة ٢٠٢٠ الى (٣٢٠) مليون دينار مقدره في سنة ٢٠٢١ وبارتفاع (٨) مليون ونسبة (٢,٦٪).

اختلفت وتفاقت خدمة وميزه وحق التقاعد هنا عندما اقدمت حكومة سابقة على فصل او نقل مدخرات "فوائض" التقاعد" من صندوق استثمار خاص به الى مؤسسة اردنية خاصة للاستثمار والتي يتم تصفيته بعد ذلك واعتبار حصيلة التصفية احد ايرادات الموازنة الحكومية.

ونكتفي بما سبق من رصد وتقييم وانتقاد ومعارض لمشروع الموازنة هذا وفي انتظار العودة اليها مع بدء وخلال مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها في مجلس النواب والاعيان او/ و امكانية ردها.

تفصيلي لكافة بنود النفقات الواسعة المدرجة تحت عنوان "نفقات الجهاز المدني" او / و "نفقات الجهاز العسكري" او / و نفقات جهاز الامن والسلامة العامة" البالغة مئات النفقات والمدرجة والموزعة في عشرات من الجداول الكثيفة الملحقة بمشروع الموازنة!! ونكتفي هنا باظهار ارتفاع قيمة النفقات في المجموعات الثلاثة من حوالي (٤٩٩٩) مليون دينار معاد تقديرها في سنة ٢٠٢٠ الى (٥١٨٩) مليون دينار مقدره في مشروع موازنة سنة ٢٠٢١، وبارتفاع (١٩٠) مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بحدود (٣,٨٪).

ولكن في المقابل يمكن رصد وتقييم بعض النفقات الرئيسية المدرجة تحت عنوان "النفقات الاخرى" التي ارتفعت من (٣٤١٧) مليون دينار معاد تقديرها في سنة ٢٠٢٠ الى (٣٥٦٠) مليون دينار مقدره في موازنة سنة ٢٠٢١، وبارتفاع (١٤٣) مليون بنسبة ارتفاع (٤,٢٪).

وفي نطاق مجموعة "النفقات الاخرى" يلاحظ قفزة في ارتفاع حجم بعض نفقاتها سواء بالرقم والنسبة وتدعو الى التحسب والقلق في اسبابها كما في تداعياتها.

فوائد الدين العام (المديونية)

ارتفعت قيمة الفائدة على الدين العام (المديونية الحكومية) من (١٢٧٨) مليون دينار معاد تقديرها في سنة ٢٠٢٠ الى (١٤٥٢) مليون دينار مقدره في موازنة سنة ٢٠٢١، وبارتفاع (١٧٤) مليون دينار ، وبنسبة ارتفاع (١٣,٦٪) وكلا القيمة والنسبة بالغتا الارتفاع وخطره من حيث اسبابها (خلل مزمن ومستمر في المالية الاردنية) واكثر خطورة من حيث تداعياتها وتوقع تواصل تفاقمها لاحقا.

المديونية المقدره في سنة ٢٠٢١ وزعت بين قيمة فائدة مقدره على الدين الخارجي بحدود "٥١٠" مليون دينار وقيمة فائدة مقدره على الدين الداخلي بحدود (٩٤٢) مليون دينار.

موازنة التمويل لسنة ٢٠٢١ تتوقع زيادة في حجم الدين (الاقتراض) الداخلي بحدود (١٧٣٣) مليون دينار كمحصلة الاقتراض جديد بقيمة (٤٧٢١) مليون

مطرحها المبوبة تحت (٣) عناوين اولها معنون "بمستمره" وبقية (٢٨٩) مليون وثانيها بعنوان "قيد التنفيذ" بقيمة (٧٢١) مليون دينار، والثالث تحت عنوان "جديدة" بقيمة (١٧١) مليون دينار وهو الاقل.

وايضا العديد من الملاحظات الانتقادية الاقتصادية ترصد على مدى توازن وجدوى توزيع رقمها الاجمالي على مطارح الانفاق ونوعيته او/ تركزه في بعض الجوانب او الوزارات مثل الاشغال او وزارة الادارة المحلية واكثر لمشاريع وزارة المالية.

تخصيص نفقات رأسمالية للمحافظات مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١ اقترح وبنص صريح تخصيص مبلغ (١١٦) مليون دينار لانفاقها على مشاريع المحافظات، وبموجب جدول مرفق يحدد مبلغ خاص كسقف لكل محافظة تتراوح بين (١٨) مليون دينار في اعلاها بمحافظة عمان، وبين (٧١٩٤) مليون دينار في ادناها لمحافظة الكرك.

الجدير بالذكر والتوضيح ان حكومات سابقة متعددة كانت تقترح في مشاريع الموازنة سقفا عاليا لقيم النفقات الرأسمالية المقترحة من باب تحسين وتزيين صورتها وقبولها عند الاعداد والاعتماد ليكون التنفيذ في النهاية بقيمة اقل كثيرا خاصة عندما يكون عجز الموازنة الفعلي عاليا ويراد تخفيضه.

الجدير بالذكر ايضا ان النفقات المسماه بالرأسمالية في الموازونات الاردنية ليست في معظمها "بالرأسمالية" بمعناها العلمي "التنموي" بل هي اقرب الى "نفقات البنية التحتية والخدمية، وكانت في موازونات سابقة تتضمن رواتب واجور وتعويضات وتم تصحيح ذلك في موازنة سنة ٢٠٢١ بنقلها الى مجموعة النفقات الجارية.

قيمة وحركة النفقات الجارية في سنتين

بايجاز يلاحظ التوسع (المبالغة) في تقدير بنود ومجموعات النفقات الجارية في مشروع موازنة سنة ٢٠٢١ عما كانت عليه في ارقام اعاداة التقدير لسنة ٢٠٢٠، وخاصة في مكونات الانفاق الاكبر والاهم. وليس ممكنا عمليا رصد وتقييم

في جانب النفقات

المبالغات والاختلالات الواسعة والمتعددة في مشروع قانون الموازنة العامة الاردنية لم تقتصر كما بينا في مقالنا السابق على جانب الايرادات في الموازنة وخاصة في ابعادها الضريبية، بل نلاحظها ونرصدها ايضا بوضوح، وربما بصورة اسوأ في معظم بنود جانب النفقات بفروعها، سواء تلك المدرجة في الموازنة تحت عنوان النفقات الكلية او/ و النفقات الجارية، او تلك المدرجة تحت يافطة "النفقات الرأسمالية" وبقيم كبيرة، ومستويات تقديرية تتجاوز كثيرا تلك الارقام المعاد تقديرها لبنود نفقات سنة ٢٠٢٠ التي يصعب التسليم بمصداقيتها او/ و اقترابها النسبي من وقائع مجمل الاقتصاد الكلي المنتظرة في سنة ٢٠٢١.

زيادة النفقات بالرقم والنسبة (١) النفقات الكلية

ارتفعت قيمة "النفقات الكلية" (الاجمالية) من (٩٣٦٥) مليون دينار معاد تقديرها عن سنة ٢٠٢٠ الى (٩٩٣٠) مليون دينار مقدر حكوميا تحققها في سنة ٢٠٢١ وبارتفاع (٥٦٥) مليون دينار وبنسبة (٦٪).

(٢) النفقات الجارية

كما "ارتفعت النفقات الجارية" من (٨٤١٦) مليون دينار معاد تقديرها عن سنة ٢٠٢٠ الى (٨٧٤٩) مليون دينار مقدره عن سنة ٢٠٢١ وبارتفاع (٣٢٣) مليون دينار وبنسبة (٤٪).

(٣) النفقات الرأسمالية

اما المفاجأة في المبالغة التقديرية فكانت في ارتفاع قيمة النفقات الرأسمالية من (٩٤٨) مليون دينار معاد تقديرها في اوضاع (موازنة) سنة ٢٠٢٠ الى (١١٨١) مليون دينار مقدر تحققها من قبل معدي موازنة سنة ٢٠٢١، وبارتفاع (٢٣٣) مليون دينار وبنسبة ارتفاع (تحسن!!) قياسية وغير مسبوقه بلغت (٢٤,٦٪).

توزيع النفقات الرأسمالية حسب المشاريع

النفقات الرأسمالية المقدره لسنة ٢٠٢١ تفقد جانب لا يستهان به من اهميتها عند الاطلاع على تفاصيل

اصحاب المطاعم: الحكومة مجحفة بحقنا

وأضاف العواد أن القطاع يمر بأزمة متكاملة تتمثل في نقص العمالة الوافدة والمحلية، وارتفاع كلف إصدار التصاريح بالإضافة إلى الربط غير المنطقي مع الضمان الاجتماعي خاصة ونحن في أزمة كورونا ولعدم القدرة على سداد مستحقته ومن باب أولى أن تصدر العمل قرار مشابه لما صدر عن البنك المركزي بتأجيل الأقساط وتصويب الأوضاع لما بعد حزيران القادم.

التعافي ماليا مما تسببت به القرارات الحكومية المتخذة للتعامل مع أزمة كورونا. وقال العواد على وزارة العمل قراءة الأوضاع بصورة أكثر جدية بعيدة عن التسرع أو الإستخفاف من الآثار المترتبة على قراراتها التآزيمية وكخطوة أولى لابد من تمديد مهلة تصويب أوضاع العمالة الوافدة مدة لاتقل بالحد الأدنى عن ثلاثة أشهر، متبوعا ذلك بقرار فك الربط ما بين الضمان الاجتماعي والعمل خلال هذه الفترة، مع إلغاء تعقب العمالة خلالها.

الاهالي - اكد نقيب اصحاب المطاعم والحلويات الأردنية عمر العواد على ان الحكومة تمارس سياسة مجحفة، في إدارة ملف العمالة الوافدة.

ونوه العواد الى أننا ما زلنا عالقين في تبعات أزمات كورونا وأغلب القطاعات تفقد القدرة المالية لتصويب أوضاعها، وأن المضي قدما في حملات التفتيش والملاحقة سيشكل عبء إضافيا على قطاعات المطاعم والحلويات والمنشآت الغذائية بالمجمل فهي غير قادرة على





تفاقم البطالة مؤشر على الاختلالات في النهج الاقتصادي

الحكومات بما فيها الحكومة الحالية حتى الحلول الاجرائية المتعلقة بالفقر والبطالة.

- يتبين ان برنامج الحكومة حول احلال العمالة الاردنية مكان العمالة الوافدة لم يكن الهدف منه سوى تصويب تصاريح العمل لرفد الخزينة فبحسب النشرة الاحصائية ان نسبة المتعطلين من حملة الشهادات دون الثانوية العامة ٤٦,٩٪ وهم من عمال الانشاءات والمهن الحرة يشكلان ما نسبته ٢٥٪ من العمالة الوافدة وان ما نسبته ٢٤٪ من المتعطلين من حملة الثانوية العامة واقل من جامعي ومن حملة مؤهلات مهنية يشكلون ٢٥٪ من العمالة الوافدة لتشكل العمالة الوافدة ضعف المتعطلين عن العمل.

كما تظهر البيانات ان ٥٩,٢٪ من الذكور المشاركين في قوة العمل مستوياتهم التعليمية اقل من الثانوية مقابل ١٠٪ من الاناث مما يؤكد انه ممكن ان يكون هناك اقبال من المتعطلين على العمل لتحل مكان العمالة الوافدة.

- المطلوب من وزارة العمل وضع قاعدة بيانات للقوى العمالية المشاركة والمتعطلة امام الحكومة لدفعها لاتخاذ الاجراءات التي يتطلبها سوق العمل الاردني.



الى انكماش اقتصادي. كما يتبين من تقديرات موازنة ٢٠٢١ التي لا تختلف عن سابقتها من الموازنات سوى توسعة في اجمالي النفقات يصل الى ما يقارب ١١,٣ مليار دينار سعيا من الحكومة للخروج من دائرة الانكماش دون النظر الى العجز الكلي والمقدر في مشروع الموازنة بعد المنح ٢,٠٥٥ مليار دينار دون النظر الى تبعات الدين مما يؤكد ان الحكومة ماضية في استخدام النهج القائم على المعالجات المالية وتغيب عن برامجها مفردات الخطط الاقتصادية التنموية المولدة لفرص العمل والنمو واعتمادها هذا النهج استجابة لصندوق النقد الدولي كذلك تغيب عن برامج

في الموازنة الحالية دون ان يتحقق نمو اضافي بل تسبب في انكماش بنسبة ٣٪ بحيث شكل طردا لقوة العمل زادت من حدته جائحة كورونا لتستغلها الحكومة في التغطية على نهجها الاقتصادي.

- تبين الاحصاءات الرسمية ان معدل البطالة ما بين العام ٢٠٠٨ - ٢٠١٤ كان يشكل ما نسبته ١٢٪ ليرتفع من العام ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ الى ما نسبته ٢٣,٩٪ منذ اعتماد الحكومة برنامج التصحيح المالي المعتمد بشكل رئيسي على الضرائب المباشرة وغير المباشرة مما ترتب عليها ارتفاعات نسب الفقر والبطالة اضعفت القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود لتتصدر توقعات النمو

الاقتصادي - تؤكد التقارير الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة على ارتفاعات متتالية في معدلات البطالة وبشكل متسارع بعد اعتماد الحكومة برنامج التصحيح المالي لتصل الى ما نسبته ٢٣,٩٪ بحسب التقرير عن الربع الاخير في العام ٢٠٢٠ بارتفاع مقداره ٤,٨٪ عما كان عليه عن نفس الفترة في العام ٢٠١٩ لتثبت نسبة المشاركة الاقتصادية طيلة اعوام عند ما نسبته ٣٤,٤٪ (٥٣,٥٪ للذكور مقابل ١٤,٩٪ للاناث) لانخفاض فرص العمل المستحدثة الى ٥٠ الف فرصة تستحوذ العمالة الوافدة على ما نسبته ٢١٪ معظمها في القطاع الخاص فيما لم يوفر القطاع العام الا ما نسبته ٩٪ بلغت نسبة مشاركة النساء فيها ٥,٨٪ وهذه احدى العوامل المتسببة بانخفاض قوة مشاركة المرأة الاقتصادية وتراوحها عند ما نسبته ١٤,٩٪ لكون القطاع العام له الافضية من جهة واحجام القطاع الخاص عن عمل المرأة برغم التوسع في النفقات الجارية والرأسمالية تثقل الموازنات العامة بعجوزات مالية عاما بعد عام تغطي بضرائب وقروض اضافية فاقت من مشكلات القطاعات الانتاجية وازمة المديونية وما يترتب عليها من استنزاف للموازنة العامة خدمة للدين العام ليصل ١,٢٠١ مليار

موظفو (لافارج) : إدارة الشركة تغتال حقوق الموظفين

التوفير (مدخراته تصل إلى ٢ مليون ونصف)، واقتطاع قروض الإسكان من رواتب الموظفين بغير تنصّل الشركة من التزاماتها بدفع استحقاقات القرض.

وبحسب المصدر؛ فإن إدارة الشركة تهدّد بفصل ٧٢ موظفاً من موظفي الشركة، والذين يصل عددهم إلى ٣٢٠ موظف (كان عدد موظفي الشركة ٢٧٠٠)، وهذا ما يعتبر مخالفة للاتفاق بين اللجنة النقابية وإدارة الشركة، الذي اشترط عدم إنهاء خدمات أي موظف إلا باتفاق بين اللجنة والإدارة.

واستكمل المصدر حديثه: "إدارة الشركة أخرجت موظفين من تصنيف (المهن الخطرة) حتى لا تلتزم بحقوقهم، كما أنها لا تلتزم بالزيادات السنوية للموظفين، ولا تلتزم باستحقاقات الدرجات الوظيفية التي هي حق لكل موظف".



هذه الإجراءات؛ إلغاء التأمين الصحي للعمال وعائلاتهم (سواء أكانوا متقاعدين أم غير متقاعدين)، وتخفيض رواتب الموظفين، ووضع اليد على صندوق

الشركة لم تلتزم بهذه التفاهات التي تمت برعاية وزارة العمل. وقد الغت الشركة التفاهات واتخذت إجراءات إدارية ضدّ حقوق موظفيها، ومن

الاقتصادي - في شهر ايلول الماضي من عام ٢٠٢٠ اعلنت شركة مصانع الاسمنت والباطون "لافارج" تقديمها لقانون الاعسار ، لكي تتجنب التصفية، نتيجة لظروفها المالية الصعبة، الامر الذي اعتبره النقابيون تهديدا لحقوق العاملين، خصوصا، ان عددا من الشركات تستخدم قانون الاعسار للتخلص من حقوق موظفيها.

وكانت شركة "لافارج" قد اتخذت قراراً بإنهاء خدمات ٢٠٠ عامل لديها في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٩، الأمر الذي استتبع بتفاهات بين النقابة العامة للعاملين في قطاع البناء والإنشاءات وإدارة الشركة، والتي تضمنت؛ دفع ما قيمته راتب شهر ٨٠ بالمئة من الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة، وتأمين صحي مدى الحياة بحدّ أدنى ٥٠ بالمئة وحدّ أعلى يصل إلى ١٥٠ ألف لكل عامل حسب سنوات الخدمة، لكن وبحسب النقابة؛ فإن



المطلوب: خطة انقاذ حكومية للاقتصاد الوطني

انهارت وقطاعات أخرى على وشك الانهيار، وان هذه النسبة مرشحة للارتفاع اذا لم تجد الحكومة طريقة للمعالجة.

ورغم كل الاستخلاصات السابقة وعديد المؤشرات والظواهر التي تؤكد حالة الركود الاقتصادي وصعوبة احداث نسب نمو في الاقتصاد، قدمت الحكومة موازنة لا يمكنها وقف هذا التراجع واحداث نسب نمو في العام المقبل.

فالحمد لله من الهدر المالي وخصوصاً في موازنات الهيئات المستقلة التي تصر الحكومة على ابقائها تستنزف ١,٥ مليار من الموازنة للانفاق على هذه المؤسسات التي تعيش أوضاع غير طبيعية في جانب النفقات والايادات، فمعظم هذه المؤسسات تخسر وايراداتها لا تعادل نفقاتها في ظل احاديث سنوية متكررة وتصريحات حكومية عن الدمج والالغاء دون الشروع بالخطوات التنفيذية لوقف هذا الهدر المالي خصوصاً ان بعض هذه المؤسسات أصبحت مثل الوزارات

هيئات ريعية تقتصر على صرف الرواتب والمخصصات العالية لموظفيها ولماذا تستمر رغم انها تخسر والاصل ان يتم ضمها للجهاز الحكومي المركزي خصوصاً ان بعضها يعيق عمل المؤسسات الرسمية ولم يحقق الأهداف التي أنشأت من اجلها وعلى الحكومة ان تعيد النظر في هذه المؤسسات والهيئات وتوسعى لدمج بعضها وشطب أخرى.

والهدف ليس فقط توفير النفقات بل إزالة التثنت والازدواجية وانهاء تداخل وتضارب الصلاحيات.

ويمكن أن يكون أسوء من عام ٢٠٢٠.

ولفت إلى أن قيمة وعدد الشيكات المرتجعة تشير إلى ضعف القطاع الخاص، وبالتالي أصبح هناك فقدان للمصداقية والالتزام، مشيراً إلى أن الخمس سنوات الأخيرة شهدت تنامياً لهذه الظاهرة.

وأكد زوانة أن الحكومة مطالبة اليوم باعلان برنامج تنفيذي لعام ٢٠٢١، ليتضح فيما إذا كانت قادرة على وضع بصمة واضحة لمعالجة الخلل والنهوض بالوضع الاقتصادي، لتتمكن من السير على الطريق الصحيح بالاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن عدم حل

تعثرت مئات المشاريع من مصانع وشركات.

وأضاف الكتوت إن الاقتصاد الأردني كان يعاني قبل جائحة كورونا، ولا ننكر أن الأزمة أثرت وزادت التراجع بنسبة ٣٠٪ في ظل عدم وجود نمو حقيقي، إلا أن الاقتصاد يعاني قبل الجائحة أصلاً.

وقال إن المشكلة الرئيسية أن الاقتصاد وصل مرحلة خطيرة من الانكماش ولا يوجد أمل في عام ٢٠٢١ بأي نمو، رغم توقع صندوق النقد الدولي بتحقيق نمو بنسبة (١,٨٪)، إلا أنها لن تتحقق على أرض الواقع، لافتاً إلى أن: "الحكومة رصدت سداداً لفوائد القروض ١,٦

الاهالي - مصادر محلية - حذر خبراء اقتصاديون من مؤشرات الوضع الاقتصادي السلبية في الأردن، وذلك من خلال احصائيات الشيكات المرتجعة، والتي بلغت قيمتها مليار و٦٣٠ مليوناً وبزيادة ٦,٧٨٪ التي اعلن عنها البنك المركزي.

وقال الخبراء إن تلك الأرقام تعطي مؤشرات أن الوضع الاقتصادي بلغ مرحلة متقدمة من الانكماش، وهو في مرحلة خطيرة لا يمكن علاجها بسهولة، لافتين إلى أن عام ٢٠٢١ لن يكون سهلاً أيضاً.

وأشاروا إلى أن واقعا صعبا ستعيشه كافة القطاعات بعد انتهاء

الجائحة، مؤكداً ضرورة أن تتعامل الحكومة مع الواقع الجديد الذي سيكون فيه آلاف المتعثرين الجدد. وقال الكاتب والمحلل الاقتصادي، خالد الزبيدي، إن الأرقام التي كشفها البنك المركزي حول الشيكات المرتجعة تعني أن الاقتصاد يعاني، وأن الشيك في المستقبل لن يكون مقبولاً كأداة ائتمان وهذا يؤثر على سمعة المملكة من ناحية جذب الاستثمارات والبيئة الاستثمارية.

وأضاف الزبيدي إن هناك قضية أخرى يجب الانتباه

لها وتحتاج إلى معالجة عاجلة، وهي أن كافة الشيكات ستتحول إلى منازعات لدى المحاكم بسبب الوضع الاقتصادي وحالة الركود العميق بالمملكة.

ولفت إلى أن تنامي ظاهرة الشيكات المرتجعة تعني أن الاقتصاد وصل مرحلة تباطؤ خطيرة وعميقة من الانكماش.

واتفق الخبير والمحلل الاقتصادي المخضرم، فهمي الكتوت، مع الكاتب الزبيدي في كون المؤشرات التي أعلنها البنك المركزي تعني أن الاقتصاد وصل مرحلة خطيرة جداً، مشيراً إلى أننا نشهد اليوم

المشكلة يعني أن نصل عام ٢٠٣٠ ونحن في أسوء حالاتنا.

من جانبه قال الخبير والمحلل الاقتصادي، محمد البشير، إن الاحصاءات التي أعلنها البنك المركزي تشير إلى صعوبة الوضع الاقتصادي، وقد تبين أنها قفزت رغم محاولات البنك المركزي والجهاز المصرفي الترويج لـ "اي فواتيركم" لتجميل الواقع.

وأضاف البشير إن الأرقام تؤكد أن كل القطاعات تأثرت بالأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى معاناتها السابقة قبل حلول جائحة كورونا. وأشار إلى أن هناك قطاعات

مليار، ووضعت مصروفات رأسمالية بقيمة ١,١ مليار لتنفيذ مشاريع وتحريك القطاعات الاقتصادية، وستنقلب عليها نهاية العام".

من جانبه قال المحلل الاقتصادي، زيان زوانة، إن الشيكات المرتجعة تعتبر إحدى المؤشرات على حالة الاقتصاد، وخاصة بعد الاغلاقات وتعطيل الحركة التجارية منذ بداية العام الماضي.

وأضاف زوانة إن هذا مؤشر متسق تماماً مع الاحصاءات عن الحالة الاقتصادية وحالة الانكماش التي وصلت إلى ٣,٥٪، وكلها تشير إلى أن عام ٢٠٢١ لن يكون سهلاً





النزعات الفاشية: نتاج السياسات الرأسمالية المتوحشة

، وقانون الولاء الثقافي وغيرهما من القوانين ، حيث يسعى قادة الدولة من خلال قانون الولاء في الثقافة إلى حرمان الكيانات والهيئات المحلية من حقوقها في سياق سعي اليمين الصهيوني لإحكام قبضته على كل شيء من القضاء إلى الثقافة والفن مروراً بالانتماء الفكري والديني . ومن المعروف بأن المهام الأولى للفكر الفاشي هي السعي لتدمير ثقافة التعدد والثقافة اليسارية والديمقراطية وحتى الليبرالية بشكل عام وثقافة الآخر بشكل خاص لتسهيل عليه مهمة فرض توجهاته على الآخر المختلف ، لأن الفكر الفاشي لا يمتلك مقومات الصمود أمام الثقافات الأخرى ، بل أنه يخشى من كل ثقافة تمت بصلة للحضارة الإنسانية فيسعى لتحطيمها . ويخشى الفاشيون المثقفين لأنهم أداة الثقافة المحررة للإنسان والداعية لرفض كل أشكال التمييز والعنصرية والتعالي على المجتمعات الأخرى

هل نحن في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأميركية امام فصل ختام مع مشروع فاشي كان يمكن ان يترك تداعياته المرعبة لسنوات مديدة لو نجح دونالد ترامب في تلك الانتخابات . لا يبدو الأمر كذلك ولا يبدو ان ترامب سوف يميل الى الانعزال او العزلة والعودة الى حياة رجل العقارات . سلوكه على امتداد الاسابيع الماضية يفضح ذلك ،

تستطيع الادارة الاميركية الجديدة، معالجة الازمات الحادة التي خلفها ترامب اذا ما انتهجت سياسة تبتعد فيها عن احتقار القانون الدولي .

فدونالد ترامب لا يحمل فكراً فاشياً فحسب بل ومشروعاً فاشياً للحكم مركزه في الولايات المتحدة الأميركية وامتداداته في اكثر من قارة وخاصة في أميركا اللاتينية وفي القارة الأوروبية . ذلك لا يعني اننا امام مشروع فاشية أممية ، فليس للفاشية مصالح مادية واحدة عابرة للقارات او حتى مشتركة ، ولا شيء يتلون كالحرباء كما تتلون الفاشية . غير أن هزيمة دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية يمكن ان تدخل الفاشية في حالة كمون متحفز ، أما عودتها من جديد كمشروع للحكم فيعتمد الى حد كبير على سياسة وسلوك الادارة الاميركية الجديدة ومدى اقترابها او ابتعادها عن الفضاء العام لثقافة تعالج الاحتقانات الداخلية التي خلفتها سنوات حكم ترامب وتأخذ بالمشارك في حياة الدول والشعوب في المناخ والتجارة العالمية ومجالات الصحة والطاقة وسياسة تبتعد فيها عن احتقار القانون الدولي والشرعية والعدالة الدولية .

الأفراد وجرائمهم الخاصة ولم تحاكم الفكر الذي أدى إلى هذه السلوكيات ، ربما أن القضاة كانوا سيضطرون لمحاكمة المنتصرين أيضاً لو وضعوا الفكر الفاشي على منصة الاتهام.

إذن الفاشية لا تنشأ من العدم فلها حواضنها في المجتمع والسياسة والاقتصاد والثقافة ، وهي تقدم عند نقطة تحول معنية حضوراً طاغياً لشخصية الزعيم ، الذي يصدر الحزب ويصدر الدولة ، تماماً كما كان الحال في المانيا النازية وايطاليا الفاشية ، فالحزب يصبح حزب الرئيس والدولة تختصر في حكم وحكومة وأجهزة تدور في فلك الرئيس ، بما في ذلك البرلمان

الفاشية يمكن ان تأتي من خلال صناديق الاقتراع ، ولها حواضنها السياسية والاقتصادية والثقافية .

وفي حالة الولايات المتحدة الاميركية يجب الانتباه أن الأمريكيين لم يصوتوا بكتافة فقط لدونالد ترامب بل دفعوا الى مجلس النواب صفا لا بأس به من المحافظين اليمينيين والعنصريين المواليين للرئيس قبل ان يكون ولاؤهم للحزب الجمهوري .

وقد جاءت الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الاميركية وما رافقها من حملات وتبعها من ردود أفعال لتلقي الضوء على خطر يهدد الحياة السياسية ليس الولايات المتحدة الاميركية وحدها ، بل وعلى مستوى العالم بأسره خاصة ونحن نقف امام اكبر قوة اقتصادية وعسكرية وعلمية في العالم . دونالد ترامب لم يكن يتصرف في حدود سيادة وطنية فمملكته كانت تتجاوز ذلك في اتجاه العالم بأسره وكانت تصرفاته تفضح سياساته ومعتقداته الفكرية أو الايدولوجية ، وقد ظهر ذلك واضحا من عطاياه وهداياه للعديد من الدول ، "إسرائيل" في القدس وفي الضفة الغربية وفي الجولان ، وعطايا وهدايا أخرى في مناطق أخرى من العالم متحدياً في ذلك القانون الدولي والشرعية الدولية ، وتصرف بسخاء مع دولة الاحتلال الاسرائيلي وخصها بمجال حيوي تماماً كما كان الحال مع المجال الحيوي لدولة الرايخ الثالث . وفي مجاله الوطني الخاص كانت أجندة ترامب وتصريحاته وأوامره التنفيذية تتسع لحيز واسع من العنصرية والعداء للشعوب وإهانة النساء والملونين والأجانب ، ولم يكن يتردد في قيادة حملة تخويف اجتماعية وسياسية واقتصادية ، وهاجم الشركات الأمريكية التي تقيم مصانعها في الخارج ، وسعى لوضع السلطة في يد نخبة جديدة من الموالين في مؤسسة الحكم وعلى رأس حزب يميني متطرف

وتقاطعت النزعات الفاشية عند دونالد ترامب مع الفاشية في الفكر الصهيوني والممارسة الصهيونية والتي تتجلى في أقبح صورها في قانون يهودية الدولة

من القرن الماضي وهي ازمة فقدت فيها شعوب كثيرة توازنها الاجتماعي بحيث انحازت الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمضطهدة والمهمشة الى اليمين في عملية غاب عنها دور القوى اليسارية والديمقراطية وحتى الليبرالية . فقد نال ذلك الحزب في انتخابات عام ١٩٣٣ - ١٧,٢٧٧,١٨٠ صوتاً من أصل ٢٩,٣٤٣,٠٠٠ صوتاً ، وحاز على ٢٨٨ مقعداً من أصل ٦٤٧ مقعداً ، ما شجع ادولف هتلر لتغيير الوجهة والدعوة الى إقامة نظام الحزب الواحد ، في استفتاء نالت النازية بموجبه ٢٩,٦٥٥,٢٢٤ صوتاً ، في مقابل معارضة أقل من عُشر الناخبين ، أي ٣,٣٩٨,٢٤٩ صوتاً .

الفاشية يمكن إذن أن تأتي من خلال صناديق الاقتراع ، ويمكنها أن تستخدم الديمقراطية كحصان طروادة للوصول الى الحكم ، والشواهد على ذلك كثيرة ، ليست شواهد الماضي النازي في المانيا او الفاشي في ايطاليا او الماضي الكتائبي في اسبانيا ، بل شواهد الحاضر كذلك ، كدونالد ترامب في الولايات المتحدة وبتنياهو في "اسرائيل" وبولسوناريو في البرازيل ويمكن ان نضم لهم قائمة تطول من أمثال ماري لوبان في فرنسا ونفتالي بينيت وساعر في "اسرائيل" ، فالتاريخ كما قال ذات مرة كارل ماركس يمكن ان يعيد نفسه مرتين ، الاولى على شكل مأساة والثانية على شكل مهزلة يعيد فيها التاريخ نفسه ويستنسخ على نحو مأساوي نماذج في الحكم تدعي المقدره على تقديم حلول ، هي في الحقيقة وهمية ، للآزمات التي تعصف أحيانا بالمجتمعات المتطورة منها والمتخلفة ، حلولاً شعبية مؤيدة من الجماهير في مواجهة الكساد وضعف الاقتصاد وفي البحث عن حلول من خلال السيطرة على أسواق وثروات خارج نطاق المجال الوطني او القومي في حالة الدول الاستعمارية او المتطورة .

والفاشية في مسار صعودها تستنفر طاقاتها الشريرة والعدائية في عمليات هياج وخداع للجماهير لتزييف وعيها ، وادواتها الى ذلك متعددة ، غير أن أهم تلك الأدوات هو معاداة اليسار والحركة العمالية ومعاداة

النزعات العنصرية لدونالد ترامب تتقاطع مع الفكر الصهيوني واحداث انتاجاته قانون يهودية الدولة

الديمقراطية وحتى الافكار الليبرالية . ذلك لا يقلل طبعاً من دور مكوناتها العنصرية والعرقية والاستعمارية الاستعلائية . وعلينا ان نتذكر هنا بأن النزعات العرقية والعنصرية والاستعمارية الاستعلائية لم تمت مع نهاية الرايخ الثالث وفاشية موسوليني أو في محاكمات نورنبرغ الدولية التي قام بها الحلفاء ضد زعماء الوحش النازي ، لأن المحكمة الدولية حاکمت سلوك

الإهالي - خاص - كان لحادثة الهجوم على الكونغرس اثناء انعقاده بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٢١ وقع صاعق شمل الولايات المتحدة والعالم اجمع ، ولا تزال تداعيات ما حصل تتوالى فصولاً ، لا بل من المتوقع ان تستمر لتعيد انتاج السياسات العنصرية البغيضة ، بأشكال مختلفة . يتناول المقال التالي تحليل ما وقع ، وربطه باحداث مشابهة وقعت في حقبة زمنية مختلفة .

وأخيراً اجتمع الكونغرس الأميركي وحسم الامر وقرر ان جو بايدن هو الرئيس المنتخب ، وقبله اجتمع المجمع الانتخابي في الولايات المتحدة الاميركية للبت في نتائج الانتخابات الرئاسية الاميركية ، التي جرت في الثالث من شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي . وأعلن فوز جو بايدن في سباق الرئاسة الى البيت الأبيض . غير ان الامر لم يقف عند هذا الحد ، فردا على المجمع الانتخابي كان اول عمل قام به الرئيس إعلان استقالة وزير العدل ، الذي خذله ، وكرر الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب انه لا يعترف بهذه النتيجة وواصل الادعاء بأنه هو الفائز الحقيقي في تلك

هل هناك مشروع فاش للحكم ، مركزه الولايات المتحدة وامتداداته في امريكا اللاتينية والقارة الأوروبية

الانتخابات وبأن تلك الانتخابات قد زورت وسرقت منه وواصل مع مؤيديه الاستقواء بنحو ٧٥ مليون صوتاً وهو رقم لم يحصل عليه وفق ادعائه أي رئيس أميركي في أية انتخابات رئاسية سابقة ، الأمر الذي حاول من خلاله أن يضفي على موقفه مصداقية ومظلومية وحقوقاً تسمح له بمواصلة معركته السياسية ضد رئيس غير شرعي وفق ادعائه ، حتى كانت ليلة الكريستال الأميركية بنتائجها العكسية التي ارتدت سلبياً على رئيس متهور ركب موجة عالية من الشعبية الأقرب الى الفاشية .

لا شك اننا امام ظاهرة تستدعي التوقف ، وهي في تقديرنا ظاهرة فاشية . صعود مظاهر من الفاشية في الولايات المتحدة وفي "اسرائيل" وحتى في أوروبا وغيرها من البلدان كبرازيل وبولسوناريو مثلاً ليس بالأمر غير القابل للتفسير ، ولكن هل يمكن ان تأتي الفاشية من خلال صناديق الاقتراع أم أنها زرع شيطاني تأتي محمولة على موجة عالية من الديماغوجيا والتضليل وعمليات تشويه للوعي في ظل ظروف تفقد فيها الشعوب توازن قواها المجتمعية تحت ضغط أزمات تؤثر على حياتها ومستوى معيشتها وتدفعها للبحث عن حلول زائفة لمشكلاتها .

بالعودة إلى التاريخ الى الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، فقد جاء الحزب النازي الى الحكم من خلال صناديق الاقتراع في ظل أزمة اقتصادية كانت تعصف بالعالم في سنوات الركود الكبير نهاية العشرينات ومطلع الثلاثينات

”همم“ : تدعو لصيانة الحق بالتنظيم النقابي وتعارض التوجهات لحل نقابة المعلمين

والثقافية الذي صادق عليه الأردن ونشر بالجريدة الرسمية عام ٢٠٠٦ والذي يؤكد على تعهد الدول الأطراف فيه، ومن بينها الأردن، بأن تكفل ”حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، على قصد تعزيز مصالحها الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها“.

ودعت همم الحكومة الى التراجع عن الإجراءات التي اتخذتها بحق قادة نقابة المعلمين ومن بينها الإحالة الى التقاعد المبكر والاستبعاد.

وطالبت همم الحكومة ومجلس النواب الى البدء بحوار جدي وفعال مع نقابة المعلمين للوصول الى تفاهات تحمي الحقوق وتمنع الانزلاق الى الصدام وتصون العملية التعليمية.

واعترفت همم ان حرية الناس بتشكيل منظماتهم النقابية وعدم المساس بها الى جانب أنه حق من حقوق الانسان، فهو الضمانة الأساسية لاستقرار اية دولة ومجتمع، حيث يحافظ على التوازن الاجتماعي والسلم الأهلي بشكل مستدام.



معاهدة على الحق في تشكيل النقابات والانتساب اليها.

وقال البيان ان الأردن صادق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ونشر بالجريدة الرسمية عام ٢٠٠٦، وتؤكد المادة ٢٢ منه على ان ”لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه“.

ونوهت همم في بيانها الى ان حل النقابات يتعارض مع المادة (٨) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

جوهر هذه الحقوق او تمس اساسياتها“، وعلى ضوء ذلك فإن الذهاب الى حل النقابة او فرض قيود عليها يعتبر مساساً بالدستور ومخالفة له.

وارجعت همم الى الازدهان، قرار المحكمة الدستورية رقم ٦ الذي صدر عام ٢٠١٣ واكد على حق جميع العاملين بأجر بتشكيل نقاباتهم.

وتؤكد هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني همم على ان حل نقابة المعلمين ان حدث فهو يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الانسان التي أكدت في أكثر من

الاهالي - اصدرت هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني بياناً أكدت فيه على أهمية صيانة الحق في التنظيم النقابي الذي كفله الدستور.

وبيّنت ”همم“ ان نقابة المعلمين ثمرة نضال المعلمين والمعلمات لعقود وهي حق لهم للدفاع عن مصالحهم، مشيرة الى ان الاختلاف مع مجلس نقابة المعلمين في التوجهات لا يعطي مبرراً وشرعية لإجراءات تهدف الى حل النقابة وشطبها.

وأعلنت ”همم“ ان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي والتنظيم حقوق أصيلة لا يجوز التعدي عليها او الانتقاص منها.

ونوهت ”همم“ ان التوجه لحل نقابة المعلمين مهما كانت المبررات مخالفة صريحة للمادة ٢/١٦ من الدستور الأردني والذي كرس الحق في تكوين الجمعيات، والمادة (٢/٢٣) التي كرست الحق في التنظيم النقابي الحر.

واعادت همم التذكير بمنطوق المادة ١/١٢٨ من الدستور الأردني والتي تنص ”لا يجوز ان تؤثر القوانين بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على

مشاطرة عزاء

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)

فرع أربد يشاطر

الرفيق المناضل وليد عبد الحق (ابو خالد)

عضو اللجنة المركزية للحزب

مسؤول فرع حشد اربد

أحزانه بوفاة شقيقه

عمر احمد ابراهيم عبد الحق

ويتقدم من رفيقنا العزيز ابو خالد وأبناء وبنات

الفقيد وآل عبد الحق الكرام باحر مشاعر

العزاء والمواساة

للفقيد الرحمة والسلام ولرفيقنا ابو خالد

وأسرة الفقيد والاهل الكرام الصبر والسلوان

مشاطرة عزاء

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)

يشاطر الرفيق المناضل

محمد حمو (ابو غسان) عضو اللجنة المركزية

للحزب وأمين سر اللجنة العليا للدفاع عن حق

العودة أحزانه برحيل والدته

المرحومة بهية خليل علي حمو

ويتقدم من رفيقنا العزيز ابو غسان وأبناء

وبنات الفقيدة وآل حمو الكرام باحر مشاعر

العزاء والمواساة.

للفقيدة الرحمة والسلام ولرفيقنا ابو غسان

وأسرة الفقيدة والاهل الكرام الصبر والسلوان



اتساقاً مع رفع الحد الادنى للاجور الكتلة تطالب بوقف العمل باوامر الدفاع

المنشأة الفائزة التي تلي ذلك.

ان هذا الامر يشكل تعديا اضافيا على مدخرات العمال في الضمان الاجتماعي وتحديد فائدة ٣٪ فقط فيما تدفع الحكومة على السندات بقروضها للضمان بنسبة ٦٪ مما يؤثر على الاستهتار بقوانين الضمان الاجتماعي كما هو واضح من الفقرة «٦» بند ثانيا من امر الدفاع وهو ان يتم صرف المبالغ من فائض اصابات العمل، فلم تكتفي بذلك باستنفاذ فوائض التعطل عن العمل وتأمين الامومه دون الاخذ بالاعتبار ان فوائض اموال الضمان هي بالاساس مكونه من ايرادات اشتراكات الضمان في الوقت الذي كفل قانون الضمان الاجتماعي بشمول العاملين بشكل جزئي لتأمين الشيخوخة وتخفيض نسبة الاقتطاع من ٤,٥٪ الى ٥٪ على المؤسسة ومن نسبة ٧,٢٥٪ للمؤمن الى ما نسبته ٣,٢٥٪.

ان من الخطورة ان يشير امر الدفاع في البند «٨» من ثانيا (وتتحمل المنشأة الفائزة على الفترة التي تلي ذلك) وكأنها تحمل مدخرات الضمان المسؤولية الاولى في حماية الاقتصاد الوطني الذي يدخل في ازمة وراء ازمة اسبابها النهج الاقتصادي المتبع من قبل الحكومة وسياساتها القائمة على الاقتراض الخارجي والضرائب الاضافية على مدخلات الانتاج والسلع وهو الذي فاقم من المشكلات الاقتصادية التي اظهرتها جائحة كورونا على السطح.

لقد استغلت الحكومة اوامر الدفاع لترميز سياستها القائمة على نفس النهج الذي الحق اكبر الاضرار بكل مكونات الاقتصاد الوطني.



«١٤» «١٨» تحت عنوان برامج الحماية والتمكين لمساعدة الاقتصاد الوطني وتمكينه من تحمل الابعاء المترتبة عليه، يستشف من خلاله ان الحكومة ماضية بالاستمرار بالعمل باوامر الدفاع حتى ٣١ / ٥ / ٢٠٢١ وهي المهلة المحددة للاستفادة من برنامج تمكين المؤمن عليهم في الضمان وهي سلفة لا تزيد عن ٢٠٠ دينار وبنسبة ٥٪ من اجره تلازما مع امر الدفاع رقم «١٤» لسنة ٢٠٢٠ وهو البرنامج الذي اعتمد بشكل اساسي على اموال الضمان الاجتماعي وهي تخصيص ما نسبته ٥٠٪ من اجور المؤمن عليهم بما لا يقل عن ٢٠٠ دينار من اجر العامل المؤمن عليه ولا يزيد عن ٤٠٠ دينار وتعتبر هذه ديناً على المؤسسة او المنشأة يتم سداها في مدة لا تتجاوز ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٣ بفائدة ٣٪ سنويا عن المبالغ تلتزم المؤسسة بسداها بداية ثم تلتزم الحكومة بدفع الفائدة عنها في نهاية المدة ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٣ وتتحمل

الاسباب الموجبة لاستمرارية العمل بها ذهبت من خلال اللجنة الثلاثية بتكليف قرار رفع الحد الادنى للاجور مع امر الدفاع باضافة الفقرة «د» الى البند «٩» المتعلقة بالمستثنين من القرار استثناءا اضافيا للعاملين في النسيج وهم العاملون في القطاعات والانشطة الاكثر تضررا من جائحة كورونا يحددها رئيس الوزراء بتنسيب من وزير العمل ووزير الصناعة والتجارة.

ومع ان اوامر الدفاع حملت تبعات الجائحة بشكل اساسي على حساب اجور العمال ومدخراتهم المالية في الضمان الاجتماعي الا ان الحكومة لم تعد النظر في كل اوامر الدفاع تنفيذا للفقرة «أ» بند عاشر التي تقضي بالمراجعة كل شهر بشأن العاملين الا انها باشرت بتطبيق الفقرة «ب» من نفس البند المتعلقة باستفادة صاحب العمل من برنامج الحماية الاقتصادية باصدارها امر الدفاع رقم

الاهالي - خاص - طالبت كتلة الوحدة العمالية بوقف العمل باوامر الدفاع اتساقاً مع قرار اللجنة الثلاثية برفع الحد الادنى للاجور من ٢٢٠ دينار الى ٢٦٠ دينار للعمال الاردنيين والى ٢٣٠ دينار للعمال غير الاردنيين على ان يبدأ سريان القرار من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

عملا بالصلاحيات المخولة للجنة الثلاثية بموجب احكام المادة ٥٢ من قانون العمل الساري باعتباره استحقاقا عماليا يتطلب اعادة النظر كل ثلاث سنوات تحدد فيه الحد الادنى للاجور الا ان القرار صدر هذا العام محمداً باحكام قانون الدفاع رقم «٣» لسنة ١٩٩٣ واوامر الدفاع المستنده اليه المتعلقة بالعمل والعمال اوامر الدفاع (رقم ٦، ١٨، ١٣، ١٤، وبلغات الدفاع الملحقه (رقم ٦، ٩) التي اقتضى بموجبها تعطيل مواد في قانون العمل والضمان الاجتماعي انتقصت بموجبها الحقوق والمكتسبات العمالية التي كفلها القانون كتخفيض اجور العاملين الى ما نسبته ٥٠٪ في المؤسسات التي شملها التعطل القسري او اعطاء صاحب العمل بتخفيض الاجور الى ما نسبته ٧٠٪ في المؤسسات التي لم يشملها قرارات التعطل وتحميل صندوق التعطل وتأمين الامومه ما نسبته ٥٠٪ من الاجر المدفوع من قبل صاحب العمل فقط ما نسبته ٣٥٪ باشتراط ان لا يقل اجر العامل عن الحد الادنى للاجور المعمول به لسنة ٢٠٢٠ وهو المحدد ٢٢٠ دينار في المؤسسات التي لم يشملها قرار التعطل.

واوضحت الكتلة بانه بدل ان تعيد الحكومة النظر باوامر الدفاع لانتها

بعد مطالبة قيادة الاتحاد بحل فروع النقابات

فروع الكهرباء تطالب بتحديد موعد الانتخابات النقابية

النقابات متمثلة بفروعها للتفاوض مع المؤسسات حول المطالب العمالية وعليه اكدت على عدم تمديد الفترة الحالية للدورة النقابية وانما تحديد موعد للانتخابات ونوهت الفروع في بيانها ان الفترة الانتقالية بعد تحديد موعد الانتخابات النقابية يجب ان تتضمنها تحديد الصلاحيات الممنوحة للنقابة العامة.

التي تنتهي في حال انتهاء عمل الفروع واللجان باعتبار نقابة الكهرباء اسوة بالعديد من النقابات الكبرى تستند الى اللجان المنتخبة من هيئاتها العامة وهي معتمدة في النظام الاساسي للاتحاد العام للنقابات حيث يفرد بندا خاصا يتعلق بالنقابات التي تستند الى لجان في انتخابات هيئاتها العامة. وأكدت الفروع ان هذه الفترة تتميز بالحرية مما يستدعي ضرورة حيوية

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال الى رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء علي الحديد مطالباً اياه بايقاف عمل اللجان النقابية وانهاء مدة دورتها النقابية واستمرار عمل الهيئات الادارية للنقابة حتى اجراء الانتخابات النقابية وهو الامر الذي اعتبرته هيئات الفروع غير قانوني وبينت المسوغات القانونية لاستمرار العمل بهيئات الفروع التي تشكل منها النقابة العامة

الاهالي - طالب اعضاء الهيئة الادارية لفروع نقابة عمال الكهرباء بتحديد موعد للانتخابات النقابية لمواجهة المخطط حسب بيانهم الذي غايته تجديد الفترة النقابية لرؤساء النقابات معتبرين ان الفروع هي صاحبة الصلاحية القانونية بتمثيل العمال لحين تشكيل هيئات ادارية للفروع. جاء ذلك ردا على الكتاب الذي وجهه



أبرز إنجازات حركة المقاطعة (BDS) في العام ٢٠٢٠

اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة

ندخل اليوم عاما جديدا، ومعنا مجموعتنا وشركاؤنا ومناصرونا من جميع أنحاء العالم، نستمد فيه قوتنا من إرادة شعبنا الفلسطيني وشعوب العالم الحرة، واضعين صوب أعيننا هدفا واحدا، لا تحرفه التشريعات القانونية القمعية ولا التضييق الاستبدادية، وهو إنهاء نظام الاحتلال والاستعمار-الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي. ليكن عام ٢٠٢١ عام رفع تكلفة التطبيع وتدفع النظام الإسرائيلي ثمن جرائمه ومقاومة عزلته عالميا في كل المجالات، وذلك عبر تصعيد مناهضة التطبيع وحملات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

نشارك معكم/نفيما يلي أبرز ٢٠ إنجازا لحركة المقاطعة (BDS) في عام ٢٠٢٠، تمكنا من تحقيقها بفضل دعمكم/ن:

١. دعم عالمي للنداء الفلسطيني الذي يطالب الأمم المتحدة بالتحقيق في الفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي: تلقت الدعوة الفلسطينية للأمم المتحدة للتحقيق في الأبارتهايد الإسرائيلي وفرض عقوبات لإنهائه، كما حصل مع نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، دعما متزايدا في المجتمع المدني الدولي. شمل دعم هذه الدعوة أكثر من ٤٥٢ منظمة مجتمع مدني من جميع أنحاء العالم، أبرزها عشرة رؤساء سابقين من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فضلا عن ٧٢٠ عضو برلمان ودبلوماسيين وشخصيات ثقافية وسياسية.

٢. دعوات متزايدة لفرض عقوبات على إسرائيل: دعا قادة سياسيون وشخصيات بارزة من جميع أنحاء العالم إلى فرض عقوبات على إسرائيل لوقف ضمها الرسمي والفعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، أبرزهم مجلس الكنائس العالمي ونواب بريطانيون واتحاد نقابات العمال البريطاني، بالإضافة إلى أكثر من ٦٠ فنانا/ة بارزا/ة. كما طالب عشرات القادة العرب، من بينهم رؤساء ووزراء سابقون ودبلوماسيون وشخصيات بارزة في الثقافة والمجتمع المدني والحقوق، إلى فرض «مجموعة واسعة من العقوبات الفعالة» لمواجهة نظام الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي، وضمه الفعلي للأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها.

٣. الأمم المتحدة تصدر قاعدة بيانات الشركات العاملة في المستعمرات الإسرائيلية: أصدرت الأمم المتحدة قائمة تضم ١١٢ شركة ضالعة في نظام الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي، وهي خطوة أولى في الطريق الصحيح لمحاسبة الشركات الإسرائيلية والدولية التي تمكن إسرائيل من الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني. كما دعا الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، والذي يمثل ٢٠٠ مليون عامل في ١٦٣ دولة، الشركات المدرجة على قائمة الأمم المتحدة إلى «إنهاء وجودها غير القانوني».

٤. إلحاق المزيد من الهزائم بالحرب القانونية الإسرائيلية على حركة المقاطعة: تلقت الحرب القانونية الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS) صفعات قانونية مدوية في عام ٢٠٢٠. فقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) بالإجماع بأن الدعوة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية تندرج ضمن حرية التعبير التي تحميها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، معتبرة قرار الحكومة الفرنسية العليا-الذي أدان مجموعة من نشطاء حركة المقاطعة على خلفية نشاطهم- انتهاكا للمادة العاشرة من هذه الاتفاقية. كما قضت محكمة ألمانية بأنه لا يمكن لمدينة ميونخ حرمان مجموعات المقاطعة من استخدام الأماكن العامة في فعالياتاتها. بينما فشلت مرة أخرى في المحكمة محاولات إسرائيل الحديثة، المدعومة من اللوبي الصهيوني، في فرض رقابة على جمعية الدراسات الأمريكية (ASA)، التي تضم أكثر من مئة مؤسسة للتعليم العالي، ومعاقبتها بسبب دعمها للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

٥. المحكمة العليا في المملكة المتحدة تساند سحب الاستثمارات محليا: في حكم تاريخي صفع الحكومة البريطانية، قضت المحكمة العليا في لندن بأن اللوائح التي

فرضتها الحكومة البريطانية في عام ٢٠١٦، والتي من شأنها منع صناديق التقاعد في البلديات من اتخاذ قرارات -- خاصة بسحب الاستثمار -- لإتتماشي مع سياسات الحكومة، غير قانونية، وبالتالي لاغية ولا يمكن الاستئناف عليها.

٦. مؤسسات مالية ضخمة تسحب استثماراتها: سحبت المزيد من كبرى المؤسسات المالية في عام ٢٠٢٠ استثماراتها من شركات ضليعة في المنظومة الإسرائيلية وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني؛ سحب أكبر صندوق تقاعد في هولندا (ABP)، وهو من بين أكبر خمسة صناديق في العالم، استثماراته من المصرفين الإسرائيليين «لئومي» و«هيوغليم»؛ وسحبت الشركة النرويجية (Sorebrand) للخدمات المالية، والبالغة قيمة أصولها ١٠٠ مليار دولار، استثماراتها من أربع شركات تنتفع من الاحتلال الإسرائيلي، وهي بنك «ديسكاونت» (Israel Discount Bank)، وشركة «جنرال إلكتريك» (General Electric)، وشركة «فيرست سولار» (First Solar) الأمريكية لتصنيع الألواح الشمسية، وشركة (DXC Technologies) الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات.

٧. نجاحات سحب الاستثمارات في الجامعات: سحبت جامعة مانشستر في بريطانيا مليوني جنيه إسترليني تقريبا من شركات ضليعة في الاحتلال الإسرائيلي، من بينها «كاتربرل» و«سيميكس» و«بوكينج كوم» وغيرها. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صوت الطلبة في كل من جامعة كولومبيا وجامعة إلينوي في إربانا-شامبين

سن الأربعين يؤيدون المقاطعة الكاملة لإسرائيل. ٩. أسبوع مقاومة الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي يتوسع: على الرغم من جائحة كوفيد-١٩ التي منعنا من تنظيم الفعاليات والتظاهرات على الأرض كما نفع كل عام، عقدت مجموعة من الفعاليات عبر الإنترنت في عام ٢٠٢٠، بينما لبّت أكثر من ١٠٠ مجموعة جديدة في أوروبا، الدعوة الفلسطينية لتنظيم نشاطات وفعاليات خلال الأسبوع، الذي تزامن انطلاقه مع اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري، مما أتاح الفرصة أمام حركة المقاطعة (BDS) لتعميق عملها ونضالها التقاطعي مع نضالات أخرى حول العالم.

١٠. نجاحات حملة #قاطعواالغدبوما: أنهت أكبر جامعة في ماليزيا، جامعة (UiTM)، اتفاقية رعاية لمدة ٢ سنوات مع شركة «بوما» (PUMA) بسبب رعايتها لاتحاد كرة القدم الإسرائيلي (IFA). وبعد تلقي نواب بريطانية لأكثر من ٥٠,٠٠٠ رسالة من معجبيها حول العالم، أنهى نادي مدينة «لوتن» عقده مع شركة بوما، وأعلن نادي «تشيستر» عن نيته عدم تجديد عقده مع الشركة، وذلك حتى تنهي تورطها في الجرائم الإسرائيلية بشكل نهائي. وقد لخص محامي الشركة الألمانية تأثير الحملة على «بوما»، قائلا: «تجعلون حياة الشركة بائسة».

١١. شركة (G&S) تخسر المزيد من العقود: قرّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إنهاء عقده مع الشركة البريطانية المتورطة في جرائم الاحتلال، كما أوقفت شركة متعددة الجنسيات في الأردن - طلبت عدم الكشف عن هويتها- التعامل مع الشركة الأمنية البريطانية، والتي تستمر الحملة ضدها حتى إنهاء تورطها في إدارة وتدريب أكاديمية الشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة.

١٢. انتشار المناطق «الخالية من الأبارتهايد» الإسرائيلي (AFZ): واصلت المناطق الخالية من الأبارتهايد الإسرائيلي (Apartheid Free Zones) من الانتشار والتوسع، على الرغم من الجائحة التي ضربت العالم؛ في إيطاليا، نما عدد المراكز التجارية الثقافية والرياضية والجمعيات التي أعلنت خلوها من الأبارتهايد الإسرائيلي إلى أكثر من ٢٠٠، بينما شجب أكثر من ١٠٠ منطقة في جميع أنحاء أوروبا الإجراءات العنصرية الإسرائيلية التي تجلت خلال أزمة الكورونا. وفي تشيلي، أعلن اتحاد الطلبة

في جامعة «أوسترال» نفسه كمنطقة خالية من الأبارتهايد متعهدا بضمان خلو الحرم الجامعي من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، وهو ما فعلته أيضا عشر جمعيات طلابية متنوعة في جامعة «كومبلوتنسي» في العاصمة الإسبانية مدريد.

١٣. انتصارات حملة «الحق في المقاطعة»: على الرغم من المحاولات الإسرائيلية المتواصلة المدعومة يمينا لقمع حركة المقاطعة، حققت حملة الحق في المقاطعة انتصارات عديدة في عام ٢٠٢٠: ضغطت حملة عالمية قوية على إسرائيل للإفراج عن المنسق العام للحركة، محمود النواجبة، بعد ١٩ يوما من الاعتقال بدون تهمة؛ ووجهت الحكومة الاسكتلندية نقدا للحكومة البريطانية مؤكدة أنه من حق المؤسسات العامة والمنظمات والأفراد الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل، والمصادقة عليها وتنفيذها. وفي أميركا، حالت المعارضة الشعبية دون الموافقة على غالبية المشاريع القانونية التي تم تقديمها في برلمانات الولايات لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، بينما تم تمرير جزء ضئيل منها.



وجامعة ولاية سان فرانسيسكو لصالح سحب الاستثمارات من نظام الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي. ٨. تنامي الدعم الأمريكي التقدمي لحقوق الفلسطينيين وحركة المقاطعة (BDS): طالب أكثر من مئة نائب ونائبة في الكونغرس الأمريكي بفرض شروط على حزمة التمويل الأمريكي الهائلة (٢,٨ مليار دولار سنويا) التي أقرت لدعم إسرائيل عسكريا في ضوء الإعلان عن نيته ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية رسميا، معلنين/ات رفضهم صفقة القرن ودعم الإدارة الأمريكية لها. وفي ضربة قوية للوبي الصهيوني والصهيونية «الليبرالية» في الولايات المتحدة، استجابت عضو الكونغرس الأمريكي، ألكساندريا أوكسايو-كورتيز، لدعوات الانسحاب من فعالية لتكريم ذكرى مجرم الحرب إسحاق رابين، بينما انضمت الناشطة السياسية والداعمة لحركة المقاطعة، كوري بوش، بأغلبية ساحقة ممثلة في الكونغرس عن ولاية «ميزوري» على الرغم من تعرض حملتها الانتخابية لتشويه ممنهج من اللوبي الإسرائيلي، مصرحة أنها متمسكة بوقوفها إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني وحركة المقاطعة (BDS) تماما كما وقفت مع الأمريكيين السود الذين يناضلون من أجل حياتهم. كما أظهر استطلاع للرأي أن ٢٢٪ من اليهود الأمريكيين دون



معركة الشهداء هي ذاتها معركة الاستقلال

ريما كتانة نزال

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في الضفة والقطاع خلال عشرين عاما مضت بعد الألفية الثانية ١٠٥٧٧ شهيدا وشهيدة. وحصد العام ٢٠١٤ العدد الأعلى من الشهداء بارتقاء ٢٢٤٠ شهيدا وشهيدة، منهم ٢١٨١ من قطاع غزة بسبب الحروب العدوانية التي شنها الاحتلال على القطاع، واستخدم فيها كل قواه للقضاء على المقاومة وكى وعى الفلسطينيين وتركيعهم: تلاه العام ٢٠٠٩ برحيل ١٣١٩ شهيدا وشهيدة، بينما حصد العام ٢٠٠٢ ضمن عملية السور الواقى التي أعادت إسرائيل فيها احتلال الضفة الغربية ١١٩٢ شهيدا وشهيدة.

ولاستكمال المشهدة النضالية، بلغ عدد جنائمين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي ٧٣ جثماناً، إضافة إلى ٢٥٤ شهيدا يواصل الاحتلال اعتقال جنائمينهم منذ العام ١٩٦٨ في ما تسمى «مقابر الأرقام»، ليلبلغ العدد الإجمالي لجنائمين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي ٣٢٧ جثماناً.

وإذا ما تم أخذ شهداء الانتفاضة الثانية نموذجاً للدلالة على الملحمة البطولية التي تشكل لوحة مقدسة في الطريق نحو الاستقلال والحرية، فقد شكل الشهداء الأطفال نسبة ١٩٪ من إجمالي الشهداء منهم ١١٪ للشهيدات الطفلات، أما الشهداء المستون ممن تجاوزت أعمارهم الخمسين عاما فقد بلغت نسبتهم ٧٪ من الشهداء. واحتل الشهداء الشباب من الفئة العمرية ما بين ١٨-٢٩ سنة أغلبية الشهداء بتشكيلهم ٥٢٪ من إجمالي الشهداء، بينما بلغت نسبة الشهداءات ٧٪ من إجمالي عدد الشهداء. وفي المحصلة لا بد من تسليط الضوء على أن ٨٥٪ من الشهداء هم من المدنيين، الأمر الذي يعيد تكرار الحقيقة بأن رأس الشعب الفلسطيني هو المطلوب إما ميتا أو مستسلما، لا فرق بين من يتخذ موضعا قتاليا عن غيره، لأن الفلسطيني الجيد في نظرهم هو الفلسطيني الميت. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن ارتكاب عمليات القتل لم تقتصر على جنود جيش الاحتلال، بل إن المستوطنين وما يصطلح على تسميتهم بالمدنيين الإسرائيليين أيضا شاركوا بشكل ممنهج في «حفلات» القتل. ومؤشرات أن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو التطرف والعنصرية في أعلى درجاتهما.

وإن كانت ثمة خطوات لا بد من اتخاذها أو التنبه إليها على خلفية حملة «أحياء يرزقون»، التي تجلت في زراعة أشجار زيتون بأسمائهم التي تركوها لنا لنعيش على قداستها وطهارتها، وهو ما يتطلب عدم تجريدها عن أهداف أخرى ذات بعد سياساتي ترافق الحملة تركز على الصورة الإعلامية للشهداء، بوضعها في إطار وطني لشعب يضحى بحياته للخلاص من الاستعمار الاستيطاني، في قالب إنساني وأبعاد حميمية للشهداء. فلم يوتق عن الشهداء سوى القليل من خصوصياتهم

وأحلامهم، حيث ظهوروا في الإعلام الغربي كأرقام فحسب، وما ظهر إعلامياً حول الشهداء كان يدور حول الاستشهاديين أو من يتم اغتيالهم، وهذا مهم جدا، لكن الأهم أن يتم من خلالهم صياغة الرواية من جديد لأنها مستهدفة ولم تجد الترويج الإعلامي المناسب، ولم توفر لها الإمكانيات المطلوبة لتحديث اختراقاً في الوعي لتجد ثباتاً إنسانياً واستقراراً سياسياً، وتظهر العلاقة مع المحتل على أساس كونها صورة الصراع بين الجاني والضحية، بين السكين والرقبة، وبين السوط والظهر، لا تلك الصورة الإعلامية التي أظهرت الصراع وكأنه يدور بين جيشين متقابلين.

وأعتقد جازمة، أن علينا الاجتهاد لكسب الحرب الإعلامية، فقد ربحناها في الانتفاضة الأولى وكسبناها في صبرا وشاتيلا، وخسرناها في الانتفاضة الثانية؛ عندما نجحت دولة الاحتلال في وضع الانتفاضة على سكة ما يسمونه الإرهاب، وما علينا سوى أن نجهد بخطة مدروسة لإزالة الغباش الذي لحق بها، بقصد أو من دونه. وليس مستصاغا ولا مفهوما أنه ما زالت جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عاجزة حتى الآن عن استكمال توثيق شهداء فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، ربما لن نجد خلافا يذكر في شهداء الانتفاضتين وما بينهما، إلا أن الأمر ليس كذلك في محطات النضال الكبيرة سواء في ساحات اللجوء والشتات أو في المناطق المحتلة، شهداء ١٩٣٦، ١٩٤٨، ١٩٦٧، شهداء المجازر المتتابة التي على أشلائهم بُنيت دولة الاحتلال، ما يملى على الجميع مهمة تجميع وتوثيق شهداء فلسطين دون تلو، فهؤلاء الذين مضوا ليعيش الشعب والقضية يستحقون أن تُخط أسماؤهم بأحرف من نور ونار.

في ذكرى يوم الشهيد الفلسطيني، نجدد العهد للشهداء الأبرار بحماية دمائهم وحفظ معاني وقيم الشهادة والشهداء. وعليه، فإن أبسط معاني الالتزام وإيفاء العهود التصدي لكل سياسات الاحتلال وحربه المعلنة على الشهداء وأسره وذويهم، والهادفة لتحويل الشهادة إلى نقمة وتهمة، مثلما علينا أن نكمل عملية التوثيق للشهداء بقصصهم الإنسانية منذ أن انطلقت أول مقاومة وسقط أول شهيد منذ بدايات القرن الماضي، كي نظهر ملحمة الفداء التي خطها الشهداء بدمائهم الزكية الطاهرة التي تخضب بها تراب فلسطين فأثبت ثورة شعب ما زالت تدور رحاها على أرض فلسطين، فالحرب الدائرة بلا هوادة هي حرب الاستقلال، وقد استوعب شعبنا هذه المعادلة حتى الثمالة، فبقي رغم خسائره الفادحة يودع الشهيد تلو الشهيد بالهتاف والزغاريد...

كمال هتامين

بايدن قادم



أيام تفصلنا عن تسلم الرئيس الأمريكي لمقاييد الرئاسة، وستنتهي كل الهموجه الاعلاميه التي احدثها ترامب، وسيصحو العالم على أستراتيجيه امريكه جديده ستكون على مكتب الرئيس الجديد، ومعها ستبدأ الانظمه العربيه باللهث خلف واشنطن، وستبدأ المعاناه من جديد مع كل مرحله تمر بها

الاستراتيجيه الامريكه مع كل رئيس جديد. هناك الكثير من الخطوط الامريكه التي لن يتغير مسارها، واولها دعم وتعزيز العلاقه الامريكه - الاسرائيليه، وسوف يستكمل بايدن مسار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، والمزيد من الخطوات الهادفه لتعزيز الامن القومي الاسرائيلي. ستستمر المواجهه الامريكه - الايرانيه بالمرحله القادمه، لا بل أنها مرشحه للتصعيد، لان موقف ايران في المنطقه يتعزز في ظل نظام عالمي متعدد الاقطاب، كما أن الاصعب بالنسبه لايران قد مضى، ومرور الوقت يصب لصالح النظام الايراني، على الاقل بسبب الدعم الصيني الذي ستتلقيه بسياق الحرب الاقتصاديه مع الولايات المتحده.

لن تكون تسويه الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي من أولويات الاداره الجديده، لاسباب عدّه، اهمها أن كلفة الصراع اصبحت أقل، وثانيا بسبب تهافت العربي على التطبيع وخلق مناخ مؤاتي لدمج اسرائيل بالمنطقه دون الحاجه لتسويه القضيه الفلسطينيه، وثالثها أن القضيه الفلسطينيه لم تعد اولويه لدى الانظمه العربيه وامريكا. ستستمر الاداره الجديده بحشد الطاقات العربيه الرسميه لمحاصره ايران، والمصالحه الخليجيّه التي تمت الاسبوع الماضي والتي تمت بضغط امريكى مباشر تاتي بهذا السياق.

تدل المؤشرات على استمرار تراجع مكانه الاردن ضمن الاستراتيجيه الامريكه بالمرحله القادمه، وذلك بسبب تهميش ملف تسويه الصراع العربي - الاسرائيلي، وبسبب ثانويه موقع الاردن الجيوسياسي باستراتيجيه استمرار حصار ومواجهه ايران من الزاويه الامريكه، فدول الخليج هي التي تحتل موقع الصداره بهذه الاستراتيجيه. ليس هناك افق بالمدى المنظور لحل الازمه السوريه، وهذا يغد عاملا اضافيا لتقليل اهميه دور الاردن بالاستراتيجيه الامريكه في عهد بايدن.

من المرجح أن تستمر الضغوط الامريكه على الاردن (ضغوط محدوده ومحسوبه) لخلق مناخات للمساعدته على تصفيه القضيه الفلسطينيه، وأذا ما أضفنا اسبابا ثانويه موقع الاردن بالاستراتيجيه الامريكه فأننا لا نتوقع انفراجا سياسيا او اقتصاديا بالسنوات القادمه، وسوف نشهد بعض الانتكاسات المتعلقة بالديمقراطيه وحقوق الانسان.

ليس هناك ما يدعو للتفاؤل، فالضغط الامريكى على الاردن سيتواصل، وسياسه الاستثنائ بادره العمليه السياسيه والديمقراطيه سيتعمق، والازمه الاقتصاديه بدون محاربه جديده للفساد لن تجد سبيلا للحل، فالسنوات القادمه ستكون صعبه، ومع جائحه الكورونا قد لا تمضي على خير

مشاطرة عزاء

رابطة النساء الديمقراطيات الاردنيات (رند)

تشاطر الصديقه نوال خليل

عضوة المكتب التنفيذي لرند احزانها برحيل والدتها

المرحومة عائشة موسى عقيل زيادة

وتتقدم من الصديقه العزيزة نوال وابناء وبنات الفقيدة والاهل الكرام

بأحر مشاعر العزاء والمواساة

للفقيدة الرحمة ولاهلها ومحبيها الصبر والسلوان

حكومة الاحتلال تواصل فرض مزيد من الوقائع على الارض قبل رحيل إدارة دونالد ترامب



على ٥ دونمات و ٢٠٠ متر مربع من حي الحارة الوسطى منطقة «بطن الهوى»، بحجة ملكيتها ليهود من اليمين منذ عام ١٨٨١، وتدعي جمعية «عطيرت كوهنيم» أن المحكمة الإسرائيلية العليا أقرت ملكية اليهود من اليمين لأرض بطن الهوى، ويتهدد خطر الإخلاء أكثر من ٨٧ عائلة تعيش على قطعة الأرض المهدة بالمصادرة.

مواجهات لا تنقطع مع الاحتلال

وقد شهدت مناطق مختلفة في الضفة الغربية الاسبوع الماضي مواجهات شعبية مع قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، نجم عنها وقوع العديد من الإصابات في صفوف المواطنين الفلسطينيين، حيث أصيب عدد من المواطنين بحالات اختناق، بعدما اعتدت قوات الاحتلال على المسيرة المنددة بإقامة بؤرة استيطانية جديدة في منطقة جبل «الشرفة» بقرية دير جرير شرق رام الله، حيث قام جنود الاحتلال باستهداف المشاركين في تلك الفعالية الأسبوعية بوابل من قنابل الغاز المسيل للدموع وفي منطقة عصيدة ببلدة بيت أمر شمال الخليل أصيب عشرات المواطنين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال وأصيب عشرات المواطنين، بالاختناق بالغاز المسيل للدموع، جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي مسيرة سلمية خرجت احتجاجاً على إقامة بؤرة استيطانية في أراضي قرية بيت دجن شرق نابلس، وذلك بعد أن أدى المواطنون صلاة الجمعة على الأراضي المهدة بالاستيلاء عليها. وفي قرية كفر قدوم أصيب العشرات خلال استخدام قوات الاحتلال الرصاص المعدني وقنابل الغاز المسيل للدموع، خلال المسيرة الأسبوعية، رفضاً لخطط الاستيطان الذي يبتلع مساحات من أراضي القرية، هذا إلى جانب مسيرات خرجت منددة بالاستيطان وعنّف المستوطنين في عصيره القبلية في محافظة نابلس ودير بلوط وبديا وحارس في محافظة سلفيت ومسافر يطا وبيت أمر في محافظة الخليل.

أراضي دولة، ورشت مئات أشغال الزيتون والعنب واللوزيات مزروعة على مساحة تقارب ٢٠٠ دونم بمبيدات قاتلة واعتدت على أصحابها بالضرب وفي الوقت نفسه اقتحمت جرافات الاحتلال الأراضي الزراعية الواقعة في المنطقة الغربية من البلدة ومنعت المواطنين الوصول إليها.

القدس

القدس بدورها ما زالت في بؤرة تركيز سياسة التضييق على المواطنين وسياسة الترسفير والتطهير العرقي الصامت. فقد أقرت بلدية الاحتلال في جلستها الأخيرة مخططاً لإقامة مكب ضخم لجمع وفرز النفايات وحرقتها على أرض فلسطينية خاصة بين مستوطنة «معاليه أدوميم» والمنطقة الصناعية «ميشور أدوميم». وقد توافقت البلدية والحكومة الإسرائيلية على إقامة المكب «محرقة نفايات». ويأتي هذا القرار في سياق استهتار الحكومة الإسرائيلية وبلدية الاحتلال بحقوق المواطنين المقدسين في أراضيهم وبصحتهم جراء هذه المكبات التي باتت منتشرة في المنطقة وفي الضفة الغربية بشكل عام، حيث حول الاحتلال الكثير من الأراضي الفلسطينية الخاصة في القدس إلى مكبات للنفايات الإسرائيلية في أراضي أبو ديس وفي شمال المدينة بالمنطقة الصناعية (عطروت). وفي القدس كذلك وفي سياق سياسة التهجير والتطهير العرقي سلمت محكمة الصلح في القدس نظام أبو رموز قراراً بإخلاء منزله في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك لصالح المستوطنين لدى توجهه لفحص قيمة الغرامات المفروضة عليه، منذ قرار إخلاء منزله الصادر بشكل غيابي عام ٢٠١٦، وكانت جلسات غيابية عقدت لبحث أمر العقار، دون إبلاغ العائلة أو استدعائها للمحكمة أو حتى تسليمها بلاغات قضائية، إضافة إلى فرض ٧ آلاف شيقل كأتعاب ورسوم للمحكمة ولمحامي المستوطنين ويقع عقار عائلة أبو رموز ضمن مخطط «عطيرت كوهنيم» للسيطرة

الاهالي - تواصل حكومة نتياهو سياسة فرض المزيد من الوقائع الاستيطانية الجديدة على الارض في الوقت المتبقي قبل انتقال السلطة في الولايات المتحدة الاميركية من الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب الى الرئيس الجديد المنتخب جو بايدن، وهي موقنة أنها فقدت داعماً كبيراً لخططها الاستيطانية والعدوانية التوسعية، لم تعرف من قبل مثيلاً له في الولايات المتحدة الأميركية. الى ذلك تشير العديد من معطيات النشاطات الاستيطانية التي استعرضتها تقارير الاستيطان، التي صدرت عن المكتب الوطني للدفاع عن الارض في الأسابيع القليلة الماضية منذ الانتخابات الرئاسية الاميركية، التي جرت في الثالث من شهر تشرين ثاني / نوفمبر الماضي، والتي أشارت الى أن نهاية العام ٢٠٢٠ ومطلع العام الجديد ٢٠٢١ شهدا تصعيداً في النشاطات والمخططات والعطاءات الاستيطانية وفي الاعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم، حيث صادقت سلطات الاحتلال وما يسمى مجلس التخطيط في إدارتها المدنية التابعة لجيش الاحتلال على مخططات استيطانية جرى من خلالها السطو على مساحات واسعة من أراضي المواطنين.

بيت لحم وسلفيت

ولم تسلم محافظة بيت لحم كما محافظة سلفيت من كل ذلك، فالمحافظتان كانتا المستهدف الرئيسيين بهذه المخططات في الاسبوع المنصرم، حيث جرى الاعلان عن الاستيلاء على أراضي في بلدة الخضر في حوض (٨) من موقع الشفا، ووادي الهندي وحوض رقم (١) من قسيمة أم الطلع في قرية أرتاس، وحوض (٤) من موقع وعر أبو مهر والعقبان، وحوض (٥) من موقع المروج في قرية التعامرة شرقاً، قرية عزون في محافظة قلقيلية.

هذا في وقت كانت فيه وزارة الداخلية الاسرائيلية قد نشرت إعلاناً صادراً عن ما يسمى مجلس التخطيط الاعلى التابع للإدارة المدنية الاسرائيلية بخصوص إيداع مخطط استيطاني جديد، يقضي بمصادرة ١٠٠٨ دونما من أراضي قرية عزون الفلسطينية في محافظة قلقيلية لصالح البناء الاستيطاني. ويشمل المخطط الاستيطاني الجديد الذي يحمل رقم /١٣ /٨ /١١٥ بناء ١٤٠٦ وحدة استيطانية جديدة جنوب شرق مستوطنة «الفية منشييه»، في الحوض رقم ٢ في المناطق المعروفة باسم وادي عسلة، ظهر المناف، قطابين السهل والمنافس. وجرير بالذكر أنه وخلال الأعوام الماضية، وبالتحديد في العام ٢٠١٧، بدأت سلطات الاحتلال بتهيئة البنية التحتية للموقع المستهدف من خلال تجريف الأراضي وشق طرق داخلية لتسهيل عمل الشركات المقاوله للمشروع الاستيطاني فيما بعد.

قطع اشجار الزيتون في دير البلوط

في الوقت نفسه وضمن مسلسل الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وتحديداً ضد أشجار الزيتون ولغايات التوسع الاستيطاني دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون في بلدة دير بلوط غرب سلفيت بحجة أنها



أي علاقة بين الدولة والمجتمع في تونس؟

المهدي مبروك / تونس

التي رافقها بناء سيادة الدولة أيضا، حيث تمكّنت من بسط هيمنتها ونفودها على عشرات القبائل والزعامات المحلية والمناطقية، غير أن علينا أن نعترف بأن هذه البنى التقليدية كانت تحتضر. لقد تم إنهاكها منذ شنّ عليها الاستعمار معاركة الطاحنة. تمكّن من إضعافها وتفتيتها وإرغامها على الاستقرار والقبول به، كما كان للتحديث الكولونيالي دور مهم في الإجهاز عليها. حين تقلدت النخبة الوطنية مقاليد السلطة وقادت الدولة، لم تجد حقيقة سوى أشباح قبائل تقطن في وجدان الناس وحينهم. مع ذلك، عوّلت هذه

النخب، بقيادة بورقيبة، على عقد الصفقات التاريخية الكبرى بين الدولة والمجتمع التي تتالت من أجل ترابط وثيق استمر عقوداً طويلة. قدّمت الدولة نفسها حاضنة للمجتمع، راعية له، فقدّمت خدماتها (الصحة والتعليم ..)، ومنحت للمجتمع هويته. ربما تحتاج تونس حالياً

إلى مراجعة هذه الصفقة، وإعادة إنتاج صفقاتٍ أخرى، أو في ضوء ما تملّيه سياقات الثورة والانتقال الديمقراطي. شهدت الدولة تراجعاً مريعاً في «قوتها»، حتى بدت ضعيفةً فاقدة القدرة على فرض هيبتها وبسط نفودها. رأينا مشاغبين يعطلون مصالح المواطنين، ويشلون قطاعات الإنتاج الأكثر حساسية (بترو، فوسفات ...) في سياق اقتصادي يهدّد بالإفلاس. يحدث هذا يوماً، مستندا إلى ثقافات فرعية، خلنا أنها اندثرت تحت ضربات التحديث المتتالية: المظلومية الجهوية (المناطقية) والعروشية (القبلية). نتابع نكوصاً مريعاً في علاقة الدولة بالمجتمع.

لم يعد بالإمكان أن تواصل الدولة شراء مشروعيتها، أي قبولها الأخلاقي والأدبي، بما تقدّمه من خدماتٍ لفائدة مواطنيها، كما لا يمكن أيضاً أن تحرز اعترافهم بها من خلال العسف والقوة، فهذه فرضيات لا تليق بدولة ثورة. ولكن على الدولة أن تبني صفة تاريخية مجدداً مع مجتمع يتحرّر منها تدريجياً، ويحررها هي أيضاً من الوهن والابتزاز.

لم يعد بالإمكان أن يتواصل نموذج الإذعان والتبعية المفرطة لهذا الطرف أو ذاك، حتى تستعيد العلاقة توازنها المفترض، بعيداً عن محاولة الثأر من الدولة المستبدّة فائقة الحضور التي حاصرت هذا المجتمع، ضمن مساراتٍ عديدةٍ من دولنة المجتمع، وهي سمةٌ تونسيةٌ خالصة.

ما يشغل المتتبع للشأن التونسي هي حالة الانفصام الحادّة التي برزت خلال السنوات الأخيرة بين المجتمع والدولة، غدّتها عوامل عديدة: صراعات المجتمع السياسي وضعف أداء المؤسسات

بعد عشر سنوات من اندلاع الثورة في تونس، ما زالت الأسئلة الكبرى تلاحق النخب السياسية والفكرية، خصوصاً المتعلقة بنمط المجتمع، ثقافة المواطن، علاقة الناس بالفضاء العمومي، القيم ومكانتها في الاجتماع السياسي .. غير أن هذه النخب لم تولّ هذه القضايا المصيرية ما تستحق من اهتمام. انخرط الجميع، أو يكاد، في سجالات سياسية راهنة، تتسم بالمغالبة والعناد، على

أمل أن ينقرض الخصم، أو ينسحب من حلبةٍ أصبحت حقيقة مدعاة للراء، لما فيها من عنف وهرج، والبلاد تتدحرج إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية مخيفة. تظل العلاقة التاريخية المعقدة التي جمعت الدولة والمجتمع من أوليات القضايا التي علينا، نحن التونسيين، أن نشغل عليها، ونجيب عن أسئلتها

المطروحة. لقد تجلّى ذلك في تمثيلات الناس/ المواطنين للدولة وتصوراتهم لوظائفها، فمنذ الثورة تم بناء تصوّر للدولة يجعلها عصا سحرية، عليها أن تستجيب لكلّ طلبات المواطنين: من الماء الصالح للشرب إلى حمايته من الاحتباس الحراري. هذا التصوّر ناجم عن رغبةٍ ما في دفع الدولة إلى التعويض عن هذا التقصير التاريخي الذي رافق وظائفها، خصوصاً تجاه مواطنيها، فلم ينظر لها يوماً ركن استقرار وحدّتهم، ومقوم الوجود الاجتماعي والسياسي للجماعة الوطنية التي ينتمون إليها. تؤنّثر التحركات الاحتجاجية العديدة، فضلاً عن فقدان الاستقرار السياسي، عن هذه الأزمة، فقد بلغ سجال المد والجزر بين المجتمع والدولة عتبةً حاسمةً في السنوات الأخيرة، حتى وصل إلى الانقطاع.

بدت الدولة لدى بعضهم في تونس عاجزة وضعيفة، وهي تواجه مجتمعاً «يتعملق»، ويمتد على حسابها

قد تتسع السياقات الانتقالية لإعادة ترتيب هذه العلاقة، بل تقتضي الضرورة أحياناً إعادة صياغة «الصفقات التاريخية الكبرى» بين الدولة والمجتمع.



واختلالها الوظيفي، انفلات اجتماعي، اختلالها الوظيفي، ارتفاع أشكال المطالبية القادمة من ثلوث مبرك: فئات وجهات وقطاعات؛ حتى بدت الدولة لدى بعضهم عاجزة وضعيفة، وهي تواجه مجتمعاً «يتعملق»، ويمتد على حسابها؛ وظائف ومجالاً ونفوداً وسلطة.

وإذا كان للدولة التونسية «تراث دولوي عميق»، على خلاف تجارب عربية ومغربية، يعود إلى أكثر من ثلاثة قرون، وتحديدًا منذ عهد حمودة باشا الحسيني المرادي العثماني (حكم تونس من ١٧٨٢-١٨١٤)، غدّتها مشروعيتها ومشروعيتها طويلة، وعزّز تشكيلها وتجذرها في وعي الناس وإدراكاتهم وجودهم السياسي، فإنه لا يمكن الاستهانة بمخاوف حقيقية يبديها خبراء وأكاديميون، وهم يقفون على بعض وهن اعترى الدولة وتوتر علاقتها بالمجتمع.

لم يعد بالإمكان أن تواصل الدولة شراء مشروعيتها، أي قبولها الأخلاقي والأدبي، بما تقدّمه من خدماتٍ لفائدة مواطنيها

كانت لحظة الاستقلال سنة ١٩٥٦ حاسمة في إعادة تشكيل الدولة التونسية، حتى استوت حاضنة للجماعة الوطنية، بعد استعادة السيادة الوطنية



بلاغ هيئات الدار البيضاء المناهضة للتطبيع



التطبيع مع الكيان الصهيوني. — القيام بحملات التوعية بمخاطر التطبيع، ليس فقط على نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة، بل على المجتمع المغربي، الذي يهدد تماسك كيانه وسيادته. — تنظيم وقفات احتجاجية ضد التطبيع، كحق من حقوق التعبير عن الرأي، التي تكفلها المواثيق الوطنية والدولية. — التأكيد على أن هذه المعركة طويلة النفس حتى إسقاط قرار التطبيع، مما يتطلب توحيد جهود كافة الإطارات المناهضة للتطبيع، وتنظيم فعلها النضالي بكل الصيغ الممكنة.

الدار البيضاء في: ٢ يناير ٢٠٢١

* لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني بالدار البيضاء

* حركة ب د س المغرب

* الحملة المغربية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل

* الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة

الاهالي - عقدت الإطارات المناهضة للتطبيع على مستوى الدار البيضاء، اجتماعاً عن بعد، على إثر الإعلان الرسمي عن توقيع النظام المغربي على إتفاقية التطبيع مع دولة الاحتلال، وتداولت تداعياتها وكذا تداعيات توقيع إتفاقيات في شتى المجالات منها الاقتصادية والسياسية والاعلامية والفلاحية والسياحية، النقل الجوي وأيضاً في مجال التعليم... وبالرغم من الحملة المسعورة لوسائل الإعلام المخزنية السمعية البصرية والمكتوبة، التي تمارس التضليل، فضلاً عن استنفار مختلف أجهزة القمع، لمواجهة الرأي المناهض للتطبيع، فقد شهدت بعض أحياء مدينة الدار البيضاء عدة وقفات احتجاجية، كما هو الشأن بالنسبة لعدة مدن ومناطق على الصعيد الوطني، فضلاً عن بعض المواقع الجامعية. وفي هذا السياق، وبعد نقاش كيفية تطوير الأشكال النضالية خالص الاجتماع إلى ما يلي: — استنكار وإدانة تدخل قوات القمع لمنع المواطنين والمواطنات للتعبير عن رفضهم لقرار

اليمن . . اما أن الاوان لوقف هذه الحرب الظالمة على اليمن منظمة إغاثية تحذر من «أسوأ مجاعة» على مستوى العالم

ويحذر «المجلس النرويجي للاجئين» من أن عدد الجياع من المرجح أن يستمر في الارتفاع خلال الأشهر الستة المقبلة. ورغم ذلك، يرى إيغلاند أن قادة العالم لا يزالون قادرين على منع «هذه الكارثة التي صنعها الإنسان». ووفقاً للمجلس النرويجي للاجئين، يتم عرقلة وصول الوقود الضروري بصورة ملحّة في اليمن، كما لا يتلقى الأطباء والمعلمون رواتبهم. وفي الوقت نفسه، تتصاعد وتيرة العنف في البلاد.

الاهالي - دق المجلس النرويجي للاجئين جرس التحذير من وقوع أسوأ مجاعة على مستوى العالم في اليمن، مشدداً على أن قادة العالم لا يزالون قادرين على منع «هذه الكارثة التي صنعها الإنسان». ذكر المجلس النرويجي للاجئين أن اليمن مهدد بأسوأ مجاعة على مستوى العالم منذ عقود. وكتب الأمين العام للمنظمة الإغاثية جان إيغلاند اليوم الجمعة (الثامن من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١) على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «نحن قريبون من نقطة اللاعودة إلى الورا».

خليل السيد

مناقشات النواب للبيان الوزاري



الصورة النمطية في نقاشات النواب للبيان الوزاري، تتكرر بعد كل انتخابات نيابية، حيث يرتفع سقف النقد للحكومة وبيانها الوزاري، لكن هذه المرة بشكل هادئ وأقل حدة من مرات سابقة، وعند التصويت على الثقة يخالف الكثير من

النواب مواقفهم المعلنة، ويذهبون لاعطاء الثقة بالحكومة.

وعند فحص ما جاء في كلمات النواب، تجد ان الكثير منهم ركز على مطالب خدمية تخص مناطقهم ومغازلة قواعدهم الانتخابية، بينما القليل منهم تطرق الى خلو البيان الوزاري من قضايا الاصلاح السياسي والحريات العامة ورفض إتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني وانهاء العمل بأوامر الدفاع.

ومن الملاحظ أن كلمات بعض النواب أشرت على ضرورة تغير وتطوير قانون الانتخابات، كعنصر اساسي في عملية الاصلاح السياسي، لكنها لم تطرح تطويره بأي اتجاه، مع العلم أن المطلب الحزبي في هذا الشأن هو التغير والتطوير باتجاه قانون التمثيل النسبي بالقائمة الوطنية المغلقة على مستوى الوطن، كما حضرت بعض القضايا كمحاربة الفساد والتأمين الصحي الشامل والاصلاح الزراعي واعفاء المزارعين من فوائد القروض والاصلاح الضريبي، ومن المفترض بالحكومة ربط الانجاز في بعض هذه العناوين بسقوف زمنية محددة، وتحديد إتجاه الانجاز فيها كتفعيل الضريبة التصاعدية على الدخل وتخفيض ضريبة المبيعات، بما يخفف على الفقراء وذوي الدخل المحدود.

ايضا حجم الكتل النيابية في هذا المجلس قليل جدا، بسبب القانون الذي جرت على اساسه الانتخابات وما افرزه من نتائج حالت دون تشكيل كتل نيابية وازنة، وعمليا ساد الصوت الواحد، لذلك لم تقدم هذه الكتل القليلة ردوداً سياسية دسمة على البيان تكون خلاصة نقاشات عميقة داخل الكتل ذاتها.

بالاجمال وبالمضمون لم يختلف اداء النواب في ردودهم على البيان الوزاري عن المرات السابقة، وبعضهم منح الثقة مسبقا، وعلى هذا فنتائج التصويت على الثقة بالحكومة معروفة مسبقا بالنسبة للمواطنين.

<p>الاشتراكات</p> <p>(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد</p> <p>طبع في مطابع الغد</p> <p>رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٥/٢٠٠٢/٣٨)</p>	<p>المكاتب:</p> <p>عمان: ٥٦٨٦٨٥٧ / فاكس ٥٦٩١٤٥١ / ٢ / ٥٦٩١٤٥١</p> <p>اريد: ٧٧٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦</p> <p>مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١</p>	<p>عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر</p> <p>بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال</p> <p>الموقع على الانترنت:</p> <p>www.hashd-ahali.org.jo</p> <p>بريد الكتروني: ahali@go.com.jo</p> <p>hashdparty@gmail.com</p>	<p>الاخراج الفني</p> <p>عبدالله ابوكف</p> <p>الصف الضوئي</p> <p>منير عليا</p>	<p>رئيس التحرير</p> <p>عدنان خليفة</p> <p>الادارة والمالية</p> <p>خليل السيد</p>	<p>يصدرها</p> <p>حزب الشعب</p> <p>الديمقراطي الاردني</p> <p>(حشد)</p>	<p>الاهالي</p> <p>حشد</p>
---	---	---	---	--	---	---------------------------